الأمم المتحدة

A/62/PV.89

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٨٩**

االأربعاء، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد عبد العزيز (مصر).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

المناقشة المواضيعية المعنونة "الاعتراف بالإنجازات والتصدي للتحديات والعودة إلى المسار لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥"

البند ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

السيدة ديالو (مالي) (تكلمت بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، فإن الواجب المحبب إلى قلبي هو أن أشكر الرئيس، بالنيابة عن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، على تنظيم هذه المناقشة المواضيعية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. كما أود أن أعرب عن شكرنا على نوعية الوثائق التي وفرت لنا وأهميتها للموضوع. وأخيرا، أود أن اشكر المحاورين على التوضيحات التي قدموها لنا صباح يوم أمس بشأن مركز الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذهني بصورة خاصة السيد بول كولبير، الذي حظيت أعماله بشأن البلدان النامية غير الساحلية باهتمامنا الكامل.

إن مجموعتنا تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ومع ذلك، أود أن أتناول بالتفصيل بعض الجوانب التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية.

إننا، وفي فجر القرن الحادي والعشرين، ومع عدم رغبتنا في قبول الفقر المدقع الذي يعيش فيه ملايين البشر في عالم لديه تلك الإمكانيات الهائلة، أصدرنا بيانا أعربنا فيه، في جملة أمور، عن إرادتنا الثابتة على تخفيض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وذلك بغية جعل عالمنا أكثر قيمة لسكانه بتهيئة نوعية حياة أفضل لجميع سكان الكوكب.

وبغية بلوغ ذلك الهدف، قطعنا على أنفسنا خلال الاجتماعات الدولية اللاحقة عددا من الالتزامات الهامة. وتشمل هذه الالتزامات إنشاء نظام للحكم الرشيد، ووضع وتنفيذ استراتيجيات مناسبة للحد من الفقر، ومنح أفقر

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-29340 (A)

البلدان مساعدة كبيرة تصل نسبتها إلى ٧٠. في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو، ونقل التكنولوجيا، وتطوير البنية التحتية لبلدان الجنوب.

إذن أين نحن الآن بعد مرور سبعة أعوام على ذلك الإعلان؟ بطبيعة الحال، أحرزت نتائج مشجعة على نطاق العالم وفي جميع المجالات، لكن وللأسف فإن مدى هذه النتائج يتفاوت وفقا للأهداف والمناطق بل وفي بعض الأحيان داخل الدول.

وبالنسبة لمجموعتنا، البلدان النامية غير الساحلية، فإن الأرقام غنية عن البيان. ومع أن لدى بلداننا نسبة ١٢,٥ في المائة من مساحة القارات و ٤ في المائة من سكان العالم، فإننا لا نتلقى سوى نسبة ٣.، في المائة من الناتج القومي الإجمالي في العالم.

ومن الواضح أن متوسط نصيب الفرد من تراكم الثروة أقل من نصيب الفرد في البلدان النامية الأخرى. فعلى سبيل المثال، ومن عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٤، بينما زاد نصيب الفرد من الدخل القومي بنسبة ٥ في المائة في بلدان الجنوب، لم تسجل البلدان النامية غير الساحلية سوى نسبة ٣,٧ في المائة نظرا لتكلفة عزلتها.

والخسارة التي يسببها وضع منطقتنا المحصورة تؤثر تأثيرا كبيرا على قدرتنا على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الدول الأعضاء في مجموعتنا.

وفي ظل الدخول المتدنية للغاية، لكوننا لا نستمد أي فوائد تقريبا من مزايا العولمة، فإننا نواجه صعوبات هائلة في تمويل تنميتنا عموما والبرامج الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بوجه خاص، لا سيما في مجالات مثل الصحة والتعليم ومكافحة سوء التغذية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض.

ومع أن بلوغ الأهداف في تلك المجالات قد تحقق تقريبا في بلدان الشمال، ففي عام ٢٠٠٦، لم يلتحق بالمدارس في أغلبية البلدان النامية غير الساحلية سوى حوالي نصف الأطفال في سن التعليم. وينطبق نفس الشيء في ما يتعلق بسوء التغذية. والى ذلك ينبغي أن نضيف أن أكثر من ثلثي السكان يعيشون على دخل يبلغ أقل من دولارين في اليوم وأن العمر المتوقع يكاد لا يتجاوز ٤٠ عاما.

وكل ذلك يعني أن مجموعتنا تستحق اهتماما خاصا من المجتمع الدولي، الذي ينبغي أن يزيد تركيزه على تنفيذ برنامج عمل ألماتي الرامي إلى تخفيض الآثار الخطيرة لوضع منطقتنا المحصورة. واستعراض منتصف المدة للبرنامج سيجري في ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وستسبق الاستعراض مرحلة تحضيرية بدأت بالفعل بعقد اجتماعين وزاريين، أحدهما بشأن البنية التحتية والآخر بشأن التجارة وتيسير التبادل، وعقدا في واغادوغو وأولان باتور، على التوالي. وأشار الاجتماعان إلى النتائج المختلطة المحرزة في البنية التحتية وفي مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية. وتتجه تلك الدول إلى أن تصبح أكثر عرضة للخطر بسبب الزيادة المثيرة للقلق في أسعار النفط، التي تشكل عبئا ثقيلا على قدرتها على المنافسة بسبب الارتفاع المصاحب لذلك في تكاليف النقل. والى ذلك نضيف الآثار الضارة لتغير المناخ، الأمر الذي يزيد آثار عزلة البلدان النامية غير الساحلية.

ولذلك، أطالب بالتنفيذ الكامل والدؤوب لبرنامج ألماتي، الذي لا شك أنه سيساعد على التعجيل ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في دولنا الأعضاء. وأود هنا أن أناشد المجتمع الدولي، وخاصة شركائنا الإنمائيين ودول العبور المجاورة لنا، دعم عملية استعراض البرنامج.

كما أوجه نداء ملحا من أجل بناء قدرات وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة المشاركة في تنظيم استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي، وخاصة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يقوم بتنسيق تنظيم ذلك الاستعراض.

ولا يسعني أن اختتم بياني بدون تقديم الشكر للرئيس على التزامه الشخصي نحو مجموعتنا، والذي لمسناه، في جملة أمور، في تعيين ميسر، هو، سفير اليابان وممثلها الدائم، الذي اشكره جزيل الشكر هنا اليوم بالنيابة عن مجموعتنا.

السيدة أوتويكامانو (تونغا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، وهي بابوا غينيا – الجديدة وبالاو وتوفالو وجزر سليمان وجزر مارشال وساموا وفانواتو وفيجي وميكرونيزيا وناورو، وبلدي، مملكة تونغا.

في البداية، نود أن نشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المواضيعية المعنونة ”الاعتراف بالإنجازات والتصدي للتحديات والعودة إلى المسار لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥“. ونؤيد تأييدا كاملا دعوته إلى اتخاذ إجراء عاجل فضلا عن التركيز الذي تقدمه هذه المناقشة، التي توفر فرصة للمجتمع الدولي لمضاعفة جهوده لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي منتصف الطريق بين مؤتمر القمة التاريخي للألفية لعام ٢٠٠٠ حيث صدق زعماء عالمنا على خريطة الطريق لعالم أفضل، يقاس ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ أحرزت بعض التقدم الملحوظ في مجالات محددة صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن ومع الاتجاهات الحالية، فإن معظم تلك الدول تواجه تحديات في بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وبينما نتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتنا، فإن الأمر المعترف به أيضا هو أن دول المجموعة تواجه قيودا مشتركة تجعل اقتصاداتها أكثر عرضة للخطر، لطبيعة حجمها وبعدها عن الأسواق والقدرات المحدودة للموارد البشرية وحالة الهشاشة والكوارث الطبيعية وتأثير تغير المناخ.

وتزداد تلك التحديات حدة حيث يوجد صراع وعدم استقرار مدني – سياسي. كما أن التحديات المتعلقة بالحكم، وتأثير العوامل الخارجية العالمية، مثل ارتفاع أسعار النفط والغذاء، والهجرة المحلية من الريف إلى الحضر ، وتنقل العمالة، قيدت قدرة حكومات منطقة المحيط الهادئ على تنفيذ مبادرات السياسات اللازمة لتحقيق مكاسب كبيرة في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية.

واعترف زعماؤنا بأن هذه التحديات الخطيرة تتطلب تجميع موارد الإدارة الإقليمية الشحيحة وتنسيق السياسات بغية تعزيز القدرات الوطنية. وبالتالي فإن التكامل والتعاون الإقليميين يضطلعان بدور حيوي في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. وفي عام ٢٠٠٥، أيد زعماؤنا خطة المحيط الهادئ، التي تعكس أولويات المنطقة وتم التأكيد عليها مجددا في وقت لاحق في عام ٢٠٠٧ لتواكب تنفيذ الأطر الدولية مثل برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ وبغية دعم تلك الأطر.

وتركز خطة منطقة المحيط الهادئ على أربع ركائز متداخلة، تشمل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والحكم الرشيد والأمن، مع أطر استراتيجية تشمل زيادة مستويات العوائد المستدامة لمنطقة المحيط الهادئ، وكفالة التنفيذ الناجح للتعاون الإقليمي على الصعيد الوطني، والوفاء بالمسؤوليات

المشتركة وتقديم الخدمات بطريقة فعالة التكلفة، وتطوير الشراكات مع الدول المجاورة وخارجها.

ومع أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتصدر مسيرة الحد من الفقر على مستوى العالم، بمعدلات عالية للغاية للنمو الاقتصادي في بعض البلدان، فإن جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في هذا المضمار لم تكلل بالنجاح، في ظل المعدلات المتدنية للنمو الاقتصادي ووجود مؤشر على زيادة الفقر. وتحقق تلك الدول معدلا للنمو يبلغ حوالي ثلاثة في المائة في العام. ولكن أداء فرادى البلدان يميل إلى التنوع والتفاوت. ومتوسط معدل النمو غير كاف للوفاء بالاحتياجات اللازمة لموازنة الأولويات الوطنية المتنافسة مع القيود المتعلقة بالموارد ولتعزيز فعالية المعونة المتناقصة في أغلب الأحيان لإحراز نتائج إنمائية أفضل.

والطاقة هي الدافع الرئيسي للنمو الاقتصادي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، وارتفاع سعر النفط يؤدي إلى إعاقة التجميع اللازم لرأس المال لاستدامة عملية التنمية. وبالتالي، فإن الأمر الأساسي هو توفير الطاقة المعقولة التكلفة والنظيفة والكفؤة للجميع من خلال تقديم الخدمات الموثوق بها والمعقولة التكلفة للطاقة.

إن البيانات المتوفرة تفيد بأن، واحدة من كل أربع أسر معيشية في منطقة المحيط الهادئ في المتوسط تعيش في فقر ومشقة، حسب قياس خط الفقر الوطني للاحتياجات الأساسية. ولكن الجوع ليس مسألة هامة بالنسبة للعديد من البلدان في منطقة المحيط الهادئ. وبالرغم من انتشار سوء التغذية، فإن السمنة والأمراض غير المنقولة الناجمة منها أصبحت تشكل تحديا متزايدا في معظم البلدان الجزرية تلك.

وأحرز تقدم كبير في الحصول على فرص التعليم للصبيان والفتيات وفي التكافؤ بين الجنسين في التعليم، مع معدلات عالية نسبيا للالتحاق بالمدارس الابتدائية في جميع بلدان مجموعتنا، وتتراوح بين نسبة ١٠٠ في المائة و ٦٠,٣ في المائة. وتبرز تلك الأرقام أن التعليم معترف به كأحد حقوق الإنسان الأساسية ويعتبر أمرا أساسيا لدعم ازدهار بلدان منطقة المحيط الهادئ في المستقبل. وفي الوقت نفسه، ومع أن معدلات الالتحاق بالمدارس قد تكون عالية، ثمة حاجة للنظر إلى معدلات إتمام الدراسة بغية كفالة تخفيض عدد الأطفال المتسربين من المدارس. وثمة حاجة خاصة في بعض بلدان منطقة المحيط الهادئ إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لكفالة تمكين الإناث من الالتحاق بالمدارس وإتمام تعليمهن.

وتشارك النساء في قوة العمل بصورة أكبر مما سجل في أي وقت مضى في السابق. ومع ذلك، فإن نصيب النساء في القطاعات غير الزراعية يقل كثيرا عن نصيب الرجال، ومن المرجح أن تبقى أعداد كبيرة من النساء يعملن في الزراعة في أغلب الأحيان بوصفهن عاملات بدون أجر في إطار الأسرة. وأيد زعماؤنا في عام ٢٠٠٧ المفهوم المتمثل في الاضطلاع بأعمال لاستكشاف السبل لتعزيز المشاركة وخاصة مشاركة النساء في عمليات ومؤسسات صنع القرار، وخاصة العملية البرلمانية. ولكن ينبغي أيضا معالجة البعد الجنساني في جميع التدخلات، وليس مجرد الهدف الإنمائي ٣ للألفية، بغية تحسين المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء، وتوفير الموارد للتدخلات المناسبة.

إن معدلات وفيات الأطفال والرضع، وهي من ضمن أهم مؤشرات التنمية الاجتماعية، تتحسن بصورة عامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لمنطقة المحيط الهادئ، بالرغم من أنه يمكن ملاحظة تباينات إقليمية ودون إقليمية، مما يتطلب بذل جهود إضافية وإيلاء اهتمام على المستوى دون الوطني في تلك البلدان. كما تم إحراز تقدم كبير في بعض البلدان بشأن تحصين الأطفال البالغين من العمر سنة

واحدة ضد الحصبة. ويلزم تحسين التغطية لتشمل جميع الأطفال في معظم البلدان.

ويقدر أن عدد حالات الإصابة بالسل ازداد منذ عام ١٩٩٠. وما زال المعدل المبلغ عنه للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية معدلا منخفضا لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. لكن حكومات منطقة المحيط الهادئ تقرّ بضرورة التصدي لذلك التحدي بصورة مباشرة، وبناء على ذلك وضعت معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ خطة استراتيجية وطنية ومتعددة القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (الفيروس/الإيدز). وتم استكمال ذلك بالاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الفيروس/الإيدز، التي تسهم في تنسيق الاستجابات. وتعالج البلدان الحاجة إلى إجراء إصلاح تشريعي وإلى وضع الإطار القانوني المناسب لكفالة احترام حقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ويتمثل التحدي بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في تحويل السياسات والأطر القانونية إلى واقع من خلال التخطيط المناسب وتقدير التكاليف والاعتمادات المدرجة في الميزانية.

إن أهمية الاستدامة البيئية تعترف بها جميع البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ من خلال إدماج التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية. ولكن لئن كان من المقبول به أن إدارة البيئة تسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية وأنها أمر أساسي للأجيال المقبلة، فإن ترجمة السياسات إلى أعمال على أرض الواقع ظلت أمرا صعبا بالنسبة لمعظم البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ.

وبالنسبة لعكس فقدان الموارد البيئية، تقدم منطقة المحيط الهادئ صورة مختلطة، مع حصول معدلات سريعة لإزالة الغابات في بعض البلدان. وإمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة، وهو أمر بالغ الأهمية لتخفيض وفيات الأطفال وللإسهام في بلوغ الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، إمكانية كبيرة نسبيا في معظم البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ. ومع ذلك، فإن الحصول المستدام على المصادر المائية المحسنة والاحتياجات المتعلقة بالصرف الصحي بحاجة إلى تحسين في المناطق الريفية والمناطق النائية.

إن الدعوة إلى التغيير في السياسات والسلوك ودعمه على حد سواء في مجالي الموارد الطبيعية والإدارة البيئية، بما في ذلك التخفيف والتكيف مع تغير المناخ، ظلت تحددها الأطر الإقليمية بوصفها أمرا رئيسيا لتخفيض ذلك الضعف الطويل الأجل ولبناء المزيد من المرونة لدى الدول والمجتمعات الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. ويوجد دليل متزايد على أن تغير المناخ يشكل أحد أخطر التهديدات للتطور الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للبلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ. فهو ينطوي على إمكانية التسبب في عواقب سلبية خطيرة بالنسبة للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، حتى إلى حد تهديد الوجود ذاته لبعض الدول، وخاصة الدول التي تتشكل في معظمها من جزر مرجانية. وتترتب على ذلك آثار جدية بالنسبة إلى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

إن زيادة السكان، وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، والاعتماد على الصناعات الحساسة للمناخ مثل السياحة ومصايد الأسماك والزراعة وإنشاء مواقع البنية التحتية الرئيسية في المناطق الساحلية تجعل البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ معرضة بشكل خاص لخطر تغير المناخ والكوارث الطبيعية. ويلزم تقديم الدعم إلى البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ بغية تقييم مخاطر تغير المناخ ووضع واعتماد استراتيجيات تسهم في التنمية المستدامة والإدارة البيئية السليمة والاستخدام الحكيم للموارد.

والتحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في العودة إلى المسار لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ تحديات مروعة، ولكنها ليست مستحيلة مع زيادة مستوى الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لمعالجة المسائل العديدة، بما في ذلك الحاجة إلى تسريع معدلات النمو الاقتصادي لتصل إلى مستويات أكثر استدامة، وتعزيز نظم الإدارة، والتصدي بصورة أكثر فعالية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتصدي للتحديات المتعلقة بالتعليم والصحة، ومعالجة أوجه الضعف المتصلة بتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وأيضا مع معالجة المسائل الشاملة مثل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء. إن معالجة الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الحصول على التكنولوجيا، والأدوية المتوفرة بكلفة معقولة، وإيجاد الوظائف لسكانها المتزايدين، وخاصة الشباب، تشكل خطوات هامة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة المحيط الهادئ.

وترى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ أنه لا يمكن النظر الجدي في الأهداف الإنمائية للألفية بدون الإشارة إلى تقديم التمويل من أجل التنمية، الذي يشمل زيادة نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وكميتها. كما أن من المعترف به بشكل كامل أنه حتى حينما تحصل زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية، فإنها يتعين أن تستكمل بنظم ومؤسسات عاملة وعمليات جارية حتى تثمر فعالية المعونة المحسّنة عن النتائج الإنمائية الأفضل والهامة.

السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وتود مجموعتنا أن تعلن تأييدها للبيان الذي أدلت به صباح هذا اليوم السيدة جوان مسايا، وزيرة الزراعة والأراضي والموارد البحرية والصناعة الزراعية في أنتيغوا وبربودا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتود المجموعة الأفريقية أن تعرب عن تقديرها لرئيس الجمعية العامة على عقده هذه المناقشة وعلى تقديمه لأوراق المعلومات المواضيعية. وترحب البلدان الأفريقية بقرار الجمعية العامة بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

كما نعرب عن الامتنان للأمين العام على إنشاء الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا والمكلف بالمسؤولية عن كفالة أن تبلغ أفريقيا المؤشرات المستهدفة بالأهداف الإنمائية للألفية. وتتطلع أفريقيا إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

وبالتذكير بإعلان الألفية، فإننا نولي أهمية كبيرة للنوايا المتعلقة بالتنمية، التي تنص على أننا

> ”لن ندخر أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان، الرجال والنساء والأطفال، من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية، التي يعيش فيها حاليا أكثر من بليون شخص. ونحن ملتزمون بجعل الحق في التنمية حقيقة لكل إنسان وبتخليص البشرية قاطبة من الفاقة“. (القرار ٢/٥٥، الفقرة ١١)

لكن من المخيب لآمالنا جميعا أن البلدان الأفريقية – وخاصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – وفي منتصف الطريق بين اعتمادها للأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠ والموعد المستهدف لبلوغها عام ٢٠١٥، لا تسير على الطريق الصحيح نحو بلوغ أي هدف منها. بل إن البلدان التي تتمتع بأفضل إدارة في القارة لم تتمكن من إحراز تقدم واف في الحد من الفقر المدقع بأشكاله المتعددة. وبلوغ غاية الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في تخفيض مدى الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ يتطلب تقريبا مضاعفة السرعة الحالية.

بيد أن الوقت ينفد لتوجيه الاستثمارات العملية اللازمة. والالتزامات القائمة التي قطعها وأكد عليها مجددا زعماء العالم في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية التي عقدت في غلينيغلز واجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ يمكن أن تكون وافية للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، خاصة حينما تقترن جهود البلدان الأفريقية في التنمية بتقديم الدعم المالي والتقني الكافي من المجتمع الدولي. وفي نقطة منتصف الطريق لعام ٢٠٠٨، لا بد أن تترجم تلك الالتزامات بصورة عاجلة إلى خطط عملية مع المتابعة المستمرة.

وبالنسبة للتعليم، فإن للبلدان الأفريقية رؤية لأفريقيا المتكاملة التي تنعم بالسلام والمزدهرة والمدفوعة بسكانها بالذات إلى أن تتخذ مكانها المناسب في المجتمع العالمي واقتصاد المعرفة. وتستند تلك الرؤية إلى تنمية الموارد البشرية لأفريقيا. ويمثل التعليم الوسيلة الرئيسية التي يجهّز بها مواطنو أفريقيا أنفسهم للاضطلاع بدورهم الرئيسي في تحقيق تلك الرؤية.

من المعروف جيدا أن الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية – توفير التعليم الابتدائي للجميع – أمر أساسي لنجاح الاستراتيجيات الأخرى للحد من الفقر. كما توفر ورقة المعلومات الأساسية لهذا الاجتماع إحصاءات وتحليلات مفيدة للغاية. ويحيطنا تقرير الأمم المتحدة علما بأن أفريقيا تحقق تقدما نحو الالتحاق الشامل بالمدارس الابتدائية، ولكن أمامنا طريقا طويلا ينبغي أن نقطعه. ومن المؤسف أن احتمال التحاق البنات والأطفال من العائلات الأشد فقرا أو العائلات الريفية بالمدارس ضئيل جدا. وعلاوة على ذلك، لا يزال الأطفال ذوو الإعاقة تفوقهم على نحو غير متناسب فرص الحصول على أي نوع من أنواع التعليم. ومن المقدر أن هناك حوالي ٢٦ مليونا مما مجموعه ٧٧ مليونا من الأطفال الموجودين حاليا خارج المدارس هم من ذوي الإعاقة، ويشكلون ثلث مجموع عدد الأطفال الموجودين خارج المدارس. ولا يمكن التسامح بعد الآن إزاء هذا الوضع المحبط للآمال.

وحققت البلدان الأفريقية، من جانبها، تقدما هائلا في السنوات الأربعين الماضية في تضييق الفجوة الموجودة في مجال محو الأمية. ويبين تقييم وارد في ورقات المعلومات الأساسية انه ما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٥ ازداد عدد الأطفال الذين دخلوا مرحلة التعليم الابتدائي بنسبة ٤ في المائة، من ١٣٠ إلى ١٣٥ مليون طفل، وأن العدد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى شهد قفزة كبيرة بنسبة ٣٦ في المائة. ويعد ذلك إنجازا رئيسيا.

وفيما يتعلق بصافي معدل الالتحاق بالمدارس، سجّلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نموا متزايدا من ٥٧ في المائة إلى ٧٠ في المائة. ويعزى ذلك الإنجاز إلى تركيز الحكومات الأفريقية على قطاع التعليم وعلى الدعم المقدم من شركاء التعاون. ويتمثل التحدي الذي يواجه أفريقيا في أن صافي معدل الالتحاق بالمدارس في أكثر من ثلث بلداننا يقل عن ٧٠ في المائة.

وثمة تحد كبير آخر يتمثل في كفالة إبقاء الأطفال في المدارس لفترة كافية تمكّنهم من اكتساب المهارات الأساسية. وبالمقارنة فإن متوسط معدل إكمال المرحلة الدراسية أكثر انخفاضا في أفريقيا من أي مكان آخر، إذ يبلغ ٦٣ في المائة. وهناك حاجة إلى نهج أكثر شمولا لتسجيل نجاح حقيقي في الهدف المتعلق بهذه الجبهة من الأهداف الإنمائية للألفية.

وتدرك أفريقيا أن التعليم أساسي لدراسة العلوم ونقل واستيعاب التكنولوجيا وبناء القدرات التي تؤدي إلى زيادة الاعتماد على الذات في البحوث والتنمية. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى المساعدة على تحقيق هذا الهدف.

إن أمراض فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا لا تزال متفشية في أفريقيا، وينبغي عمل الكثير في هذه المجالات إذا أريد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد أصبح مرض السل المقاوم لعقاقير متعددة يشكل الآن مصدرا للقلق البالغ. وبالرغم من انخفاض معدل وفيات الرضع بفضل تدخلات قطاع الصحة، فإن أفريقيا يقلقها تماما أن معدل الوفيات النفاسية ما زال مرتفعا بالرغم من وجود خارطة طريق للاتحاد الأفريقي لخفضه.

وتقع رفاهية الأطفال في صلب الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدفان ٤ و ٥ منها. ومع أخذ ذلك بعين الاعتبار، تولي أفريقيا الأولوية للأطفال. وعلى مدار السنوات، اضطلع رؤساء دول وحكومات البلدان الأفريقية بعدد من الالتزامات لتحسين رفاهية أطفال القارة. كما قاموا بوضع إطار قاري للسياسات العامة بشأن الصحة الجنسية والصحة الإنجابية في أفريقيا، من خلال عملية تشاركية تشمل جميع الأقاليم.

ومن المرجح أن يظل خفض معدل الوفيات النفاسية أمرا معقدا ومثيرا للتحدي بسبب محدودية فرص الحصول على المعلومات والخدمات والرعاية وتوافرها، وكذلك التوصل إلى قابلات ماهرات وتوافرهن، وضعف الأنظمة الصحية التي تفتقر إلى الموارد البشرية الكافية. ومن أجل تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم، من الضروري توفير فرص الحصول على خدمات جيدة بشأن تنظيم الأسرة، وعلى مجموعة كاملة من الرعاية في مجالي الصحة الجنسية والصحة الإنجابية.

ومن دواعي السرور أن نلاحظ أن منظمة الصحة العالمية تستجيب للشواغل المتعلقة بالتحديات التي تفرضها الموارد البشرية والتي سلط عليها الضوء وزراء الصحة من أفريقيا ومن بقية العالم النامي في الدورات المتعاقبة لجمعية الصحة العالمية. وبينما تواصل أفريقيا تعزيز التعليم والتدريب للفنيين الصحيين المحتملين، فإن من المثير للانزعاج أن نلاحظ أن هجرة ذوي الكفاءة إلى البلدان المتقدمة النمو لا تزال مرتفعة جدا.

وحيث أن من الجلي أن أفريقيا لا تسير على الدرب المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن القارة يحدوها الأمل في إمكانية تعزيز الشراكة العالمية لكي تعود إلى مسارها الصحيح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): في ضوء القائمة الطويلة من المتكلمين في هذه المناقشة المواضيعية، ولأن الجمعية ستواصل الاجتماع اليوم حتى الساعة ٢١/٠٠ وغدا صباحا وبعد الظهر – ولكن نأمل ألا يستمر ذلك حتى المساء – أود أن أكرر النداء الذي وجّهه الرئيس إلى جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم خمس دقائق كحد أقصى. وبالطبع، من الممكن توزيع النصوص الكاملة لبياناتهم في قاعة الجمعية العامة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نشكر رئيس الجمعية العامة، سعادة السيد سرجان كريم، على عقده هذه المناقشة المواضيعية عن الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى توفيره ورقات المعلومات الأساسية لحلقات النقاش بشأن الأهداف السبعة الأولى.

تؤيد باكستان البيان الذي أدلت به أنتيغوا وبربودا، رئيسة مجموعة الـ ٧٧ والصين، في الجلسة ٨٨.

بالرغم من أن الأهداف السبعة الأولى من الأهداف الإنمائية للألفية لها أهمية شديدة بالنسبة للبلدان النامية، فإن تحقيقها واستمرارها يعتمدان إلى حد كبير على تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية – ”إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية“. ونرى أنه من أجل إجراء تقييم حقيقي

لتقدمنا على الدرب المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ينبغي معالجة كل الأهداف الثمانية في مجموعها، كما ينبغي الاعتراف بتحقيق أو بالفشل في تحقيق تلك الأهداف.

وتغطي القرارات المتخذة في اجتماع قمة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ الالتزامات التي اتفقت عليها جميع الدول الأعضاء من أجل التنمية. وتلك الالتزامات لا تتضمن الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل أيضا الأهداف الإنمائية الأخرى، التي اتفق عليها على الصعيد الدولي في سلسلة المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة التي عُقدت على مدار العقد الماضي. وتشمل تلك المؤتمرات توافق آراء مونتيري لتمويل التنمية، ومؤتمر الدوحة للتجارة، ومؤتمر قمة جوهانسبرغ العالمي المعني بالتنمية المستدامة وغيرها من المؤتمرات المماثلة. كما اضطُلع بالتزامات إضافية ومحددة خلال اجتماع الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥.

مرة أخرى، لئن كانت معظم البلدان النامية قد أبدت تفانيا حقيقيا في تنفيذ الجزء المتعلق بها من تلك الالتزامات عن طريق وضع استراتيجيات إنمائية وطنية وتحسين الإدارة وتهيئة مناخ للاقتصاد الكلي يؤدي إلى تحقيق النمو وتنمية التجارة والاستثمار، فإن البلدان المتقدمة النمو لم تُظهر لسوء الحظ حماسا مماثلا في تنفيذ الجزء الخاص بها من تلك الالتزامات في جميع مجالات التعاون.

وتبين البيانات المتوفرة أن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية قد حاد، في منتصف الطريق، عن مساره في الكثير من البلدان، ولا سيما في أفريقيا. ويعيش نصف سكان العالم، أي ما يقرب من ثلاثة بلايين نسمة، على دخل يقل عن دولارين في اليوم.

وبالنسبة إلى أغلبية البلدان النامية، يبقى تمويل التنمية بشروط ميسرة إسهاما أساسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية الدولية. وتدلل الاتجاهات السلبية العديدة الحالية في المساعدة الإنمائية الرسمية على مستويات مخيبة للآمال في التزام الدول المانحة. فلقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٥ في المائة بالقيمة الحقيقية بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، وانخفضت أكثر في عام ٢٠٠٧. ولم تحقق هدف الأمم المتحدة بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية سوى خمسة بلدان. والمستويات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية بين أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية هي ٠,٣ في المائة. ولا تزال أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية تعتمد إلى حد كبير على إلغاء الديون وإعادة الهيكلة، مما لا يضمن تدفقات مالية صافية للتنمية.

إن المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف، في أغلبها، لا تستجيب للسياسات والخطط الوطنية، لأنها مخصصة في معظمها لقطاعات ومشاريع يحددها المانحون. وفي الوقت الحاضر لا تنفق على برامج الحد من الفقر سوى ٢٥ في المائة من التمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وغالبا ما ترافق هذا التمويل الإنمائي شروط مرتبطة بالشراء من البلدان المانحة و/أو يتم إنفاقه على استشاريين وخبراء مكلفين من وكالات الأمم المتحدة أو منظمات مانحة.

وفي كثير من الحالات يفوق صافي تدفق الموارد من البلدان النامية النمو إلى البلدان المتقدمة النمو مستوى التمويل الإنمائي نظرا لتزايد العجز التجاري ونقل الأصول غير المرئية وهروب رؤوس الأموال. كما أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز معظمه في عدد قليل من الأسواق الناشئة النشطة في حين تظل غالبية البلدان النامية محرومة من تدفق الاستثمارات الخاصة.

إن فعالية المساعدات ونوعيتها أمران على نفس القدر من الأهمية مثل كمية هذه المساعدات بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نرحب باعتماد إعلان باريس بشأن فعالية المعونة ونأمل أن تنفذه جميع البلدان المانحة. إن التعاون الأكثر فعالية هو التعاون الذي يستجيب للأهداف والخطط والأولويات الوطنية للبلدان النامية المعنية.

والحاجة إلى تنسيق ومواءمة واتساق سياسات وإجراءات المعونة هي الآن أكثر أهمية بعد ظهور أطراف ومانحين إنمائيين جدد. وينبغي لحكومة البلد الشريك أن تشجع هذا التنسيق وهذا الاتساق على المستوى القطري، وكذلك على المستوى العالمي من قبل الأمم المتحدة.

لقد شددنا باستمرار على ضرورة تطوير وتحسين الآليات من أجل الرصد الفعال للتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ورغم اتخاذ بعض الخطوات، بما في ذلك ما اتخذته البلدان النامية من خطوات من أجل تحسين رصد الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري، فإن الحاجة ما زالت ملحة إلى رصد شامل على المستوى العالمي.

وستكون هذه الآلية المحددة للرصد أداة فعالة لنجاح الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي اللذين أُنشئا في إطار تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي الدورة الموضوعية للاستعراض الوزاري السنوي ينبغي استعراض حالة تنفيذ مختلف الالتزامات وتقديم مشورة سياسة بشأن الخطوات التنفيذية اللازمة للوفاء بها. ونأمل أن يتلقى منتدى التعاون الإنمائي التقارير المعنية بالأنشطة التنفيذية لجميع الوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة وغيرها وأن يقوم باستعراضها، بما في ذلك أنشطة مؤسسات بريتون وودز. وينبغي لهذه الآلية أن تعمل على تعزيز فعالية واتساق التعاون الإنمائي الدولي واستجابته للخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وينبغي أيضا لهذا المنتدى أن يتناول القضايا المتعلقة بنوعية وكمية المساعدة الإنمائية وفعالية المعونة.

وبينما توجد مؤشرات محددة معقولة لقياس التقدم فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية السبعة الأولى للألفية، لم يُبذل جهد منسق لتطوير هذه الأهداف والمعايير من أجل قياس مدى إنجاز الهدف الإنمائي الثامن للألفية وغيره من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ونقترح أن تسهم جميع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ذات الصلة في تطوير هذه الأهداف والمعايير المحددة زمنياً لتسهيل رصد تنفيذ الشراكة الدولية من أجل التنمية.

وكما يخلص إليه تقرير الأمم المتحدة عن الألفية، ينبغي أن تقوم تلك الشراكة الدولية على ثلاث ركائز: التمويل والتجارة والتكنولوجيا. ونقترح أن يتم إعداد مصفوفة شاملة وواضحة للقرارات والالتزامات السياسية التي تم التعهد بها في كل مجال من هذه المجالات وأن تعده وكالات الأمم المتحدة المعنية، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويمكن بعد ذلك الإشارة إلى معايير وأهداف محددة واستخدامها في قياس مدى تنفيذ أهداف والتزامات محددة.

أخيرا، ومع التركيز على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، من الأهمية بمكان أن لا تغيب عن بالنا التحديات الرئيسية والمتعددة التي لا تزال البلدان النامية تواجهها في اقتصاد دولي معولم بصورة متزايدة ولكنه غير متكافئ – نظام تجاري جائر، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، واستمرار الأزمات المالية والائتمانية في أكبر الاقتصادات الصناعية. وتشكل تلك التحديات الجديدة عقبات للبلدان النامية في تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية

للألفية. ويجب على الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية الأخرى أن تتصدى لتلك التحديات المركزية إذا أردنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلادي بهذه الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة المواضيعية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لأنها تتيح لنا، نحن أسرة الأمم المتحدة، فرصة فريدة لإجراء عملية تقييم للتقدم المحرز حتى الآن والخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق تلك الأهداف تحقيقا كاملا.

وأود أن أشير بإيجاز إلى أن جامايكا تؤيد البيان الذي أدلت به ممثلة أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفي الوقت نفسه نرحب أيضا بالبيانات التي ألقاها الأمين العام بان كي مون ورئيس وزراء فنلندا ووزير خارجية مالي، والتي تشدد على الإجراءات العاجلة المطلوبة من جانب المجتمع العالمي للتحقيق الكامل للأهداف الإنمائية للألفية.

وأعتقد أن هناك توافقا في الآراء في هذه القاعة على أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يشكل جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكننا أيضا بسهولة أن نتفق على أن الأهداف الإنمائية للألفية ليست برنامجا جديدا. فهذه الأهداف كلها، وفي مختلف منعطفات حياة هذه المنظمة الموقرة، كانت في طليعة جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي الذي يعود تاريخه إلى فترة الستينات، عندما أعلنت الجمعية العامة عقد الأمم المتحدة الإنمائي الأول. وقد تم إعلان كل عقد منذ ذلك الحين وحتى التسعينات عقدا إنمائيا للأمم المتحدة.

ورغم أفضل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، اتسعت الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وتراجعت آفاق النمو الاجتماعي والاقتصادي الكبير في البلدان النامية، وضعف موقعها في التجارة الدولية إلى حد كبير بسبب التغيرات الكبرى في ترتيبات التجارة العالمية في اقتصاد عالمي دائم التطور، بما في ذلك العولمة. ولذلك تشكل الأهداف الإنمائية للألفية عنصرا حاسما في جهود الأمم المتحدة لإعادة تركيز الاهتمام العالمي على النهوض بآفاق التنمية لمن هم أكثر فقرا في العالم.

وفي منتصف الطريق صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تشير التقارير إلى إحراز تقدم متفاوت بين بعض المناطق في بلوغ بعض المرامي. وعلى الرغم من أن مكاسب منظورة قد تحققت دون شك، ما زالت هناك تحديات كبيرة في ما يتعلق بتنفيذها على نحو عام.

وما زال التنفيذ الفعال للأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ يشكل أولوية وطنية لجامايكا. ووفقا لذلك، أُدرجت الأهداف على مختلف المستويات في استراتيجياتنا الإنمائية الوطنية. وقد سجلنا تحقيق نجاحات في العديد من المناطق، بما في ذلك القضاء على الفقر، والتسجيل في المدارس الابتدائية، والأعمار المتوقعة، والقضاء على الأمراض المعدية، بما فيها الملاريا. ولئن كانت جامايكا قد قطعت الشوط المطلوب في طريقها صوب تحقيق الأهداف ضمن الجدول الزمني المحدد، فإننا ما زلنا نعمل مع شركائنا بالبناء على ذلك الأساس.

وفي ذلك السياق، وبينما يشدد وفد بلدي على المسؤولية الأساسية للحكومات الوطنية عن تحقيق التنمية لديها، فإنه يرى أن نجاح البلدان النامية يرتهن على نحو كبير بما تتلقاه من مساعدة من البلدان المتقدمة النمو. واقترانا بذلك، ينبغي أن نحرز تقدما نوعيا وفعالا في الجهود الجماعية لإقامة شراكة عالمية حقيقية – وأكرر حقيقية – من أجل التنمية.

وبالتالي، فإن جامايكا تشجع شركاءنا الإنمائيين على الوفاء بما تعهدوا به من التزامات منذ أمد بعيد لتحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥. وعلى الرغم مما قُطع من التزامات في مونتيري عام ٢٠٠٢، ووعود مجموعة الثمانية عام ٢٠٠٥ بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، وتعهد الاتحاد الأوروبي، عام ٢٠٠٥ أيضا، بتخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، نلاحظ بقلق بالغ أن المساعدة الإنمائية الرسمية انخفضت فعلا في الثلاث سنوات الماضية. وعلى الرغم من تمايز الأهداف فإنها ترتبط ارتباطا وثيقا بعضها ببعض، وبالتالي، فإن تحقيق هدف منها يمكّن من إحراز التقدم في مجالات أخرى. ويجب التشديد إذن على الهدف الإنمائي الثامن للألفية – أي الشراكة العالمية من أجل التنمية.

إن تقدم البلدان النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تعوقه العديد من التحديات. وسأسلط الضوء على تحديين يرى وفد بلدي أنهما يكتسيان أهمية حاسمة. فخلال المناقشة المواضيعية بشأن تغير المناخ، التي اختتمت مؤخرا، أشار العديد من الوفود، ومن بينها وفد جامايكا، إلى الصلة السببية بين تغير المناخ وجهود البلدان النامية في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة، وبلوغ المعايير الإنمائية العالمية للتنمية مثل الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يخفى على أحد أن العالم النامي، على الرغم من أن الدول الصناعية هي التي تسهم بأكبر قدر في تغير المناخ، ما زال يدفع ثمن ذلك. ولم يعد من الممكن تفسير مواجهة تغير المناخ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على أنهما خطتين منفصلتين، بل كوجهين لعملة واحدة. وبالتالي، فالجهود الرامية إلى معالجتهما ينبغي أن تعزز بعضها بعضا.

وتشكل التجارة الدولية، كما نتفق على ذلك جميعا، محركا للتنمية. ولكي يتسنى للعالم النامي تحقيق أقصى المكاسب التي يمكن جنيها من المشاركة في التجارة الدولية، بما في ذلك القضاء على الفقر، وإيجاد العمل والثروة، ينبغي جعل نظام التجارة الدولية أكثر مواءمة لتحقيق التقدم في البلدان النامية كافة. وفي ذلك الصدد، نلاحظ بقلق بالغ الجمود في مفاوضات جولة الدوحة للتنمية منذ عام ٢٠٠١. وإذا كان شركاؤنا الإنمائيون ملتزمين حقا بالأبعاد الإنمائية لجولة الدوحة، فالانتهاء من المفاوضات في وقت مبكر واختتامها بنجاح أمر حاسم فعلا.

ويدرس وفد بلدي حاليا التقرير الذي أصدره مؤخرا الأمين العام بشأن تحسين تنفيذ ولايات الأنشطة المتعلقة بالتنمية، الذي يوجز اقتراحات لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بولاياتها المعنية بالتنمية. ونتفق مع الأمين العام بأن تعزيز الأمم المتحدة يحتاج إلى تعزيز ركن معني بتحقيق التنمية. وبالتالي، فالجهود الرامية إلى معالجة النهج غير المتوازن والباهت لدى تناول الأنشطة المتصلة بالأركان الثلاثة تستحق كل الثناء. غير أن ذلك مجرد خطوة من الخطوات العديدة في الطريق الطويل الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تقطعه من أجل تعزيز الركن الإنمائي بصورة فعالة.

في الختام، إن عقارب الساعة تتحرك بينما نقترب من المعيار المتمثل في موعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن نتخذ مزيدا من الإجراءات الحاسمة الآن إن أردنا تحقيق أهدافنا. ومن واجبنا السياسي والأخلاقي أن نضاعف جهودنا، فالأجيال القادمة تعول علينا.

السيد دافيد (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): نظرا لقيود الوقت، سأقتصر على تلاوة بعض الأجزاء الرئيسية من بياني المعد سلفا. وستكون نسخ من النص الكامل متاحة لجميع الوفود.

تعرب الفلبين عن الثناء والامتنان لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة المواضيعية. ولا يجادل أحد أو يشكك في حكمة اختيار موضوعها والطريقة الممتازة التي أعدت بها.

وبينما نقترب من الموعد المستهدف الذي حددناه بأنفسنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن هذه المناقشة المواضيعية ليست وجيهة ومناسبة وتأتي في الوقت المناسب فحسب، بل هي أيضا ضرورية على نحو الاستعجال وذات أهمية حاسمة. وتشكل العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان صلب الأهداف الإنمائية للألفية. وينص دستور الفلبين على وجوب أن يولي البرلمان الأولوية القصوى لسنّ التدابير التي تحمي وتعزز حق جميع الأشخاص في الكرامة الإنسانية، والحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والقضاء على الفوارق الثقافية من خلال التوزيع المنصف للثروة والسلطة السياسية من أجل المصلحة العامة.

وتولي الفلبين الأولوية القصوى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتروم السياسات والاستراتيجيات الواردة في الخطة الإنمائية للفلبين على الأمد المتوسط للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠ مواصلة السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد اضطلعت الأطراف الفاعلة الرئيسية في الفلبين بأدوار هامة للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأصدرت الوزارة المعنية بالميزانية والإدارة مبادئ توجيهية وإجراءات في مجال السياسة العامة لإعداد اقتراحات تتعلق بالميزانية على الصعيدين الوطني والمحلي، مع التشديد على أهمية تمويل البرامج والمشاريع والأنشطة دعما للأهداف الإنمائية للألفية. وقد أعد مجلس النواب في برلمان الفلبين خطة تشريعية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية تعطي الأولوية للتدابير التشريعية التي توائم وتتجاوب مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بصورة مبكرة. وأصدرت وزارة الداخلية والحكومات المحلية دليلا موجها لوحدات الحكم المحلي بغية تفسير الأهداف الإنمائية للألفية وإدراجها في إعداد خططها وميزانياتها الإنمائية.

وقد قاد المرصد الاجتماعي للفلبين، وهو منظمة غير حكومية، الحملة المشتركة بين المنظمات غير الحكومية والمشرّعين للدعوة إلى إعداد ميزانية بديلة أفضت إلى زيادة بمقدار ٢٢,٧ بليون بيزو فلبيني، عبارة عن اقتراحات إضافية للأنشطة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، والموافقة على ٥ بلايين بيزو للميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٧. وقد قادت منظمة غير حكومية أخرى ”شركة الفلبين من أجل التقدم الاجتماعي“، قطاع المال والأعمال في صياغة إطار الأهداف الإنمائية للألفية المعني بالأعمال التجارية في الفلبين. ويبين الإطار الكيفية التي يمكن بها لقطاع المال والأعمال أن يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبحلول عام ٢٠٠٧، كان ما مجموعه ١٥٩ شركة قد قدمت الدعم للبرنامج المعني بالشركات والأهداف الإنمائية للألفية، واستثمرت ما يقدر بـ ٢٠٠ مليون بيزو.

وإذ بلغنا منتصف الطريق صوب عام ٢٠١٥، قطعت الفلبين خطوات جبارة في تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. وباستخدام الفلبين لمنهجية التتبع، من المحتمل أنها ستحقق المرامي المتعلقة بالحد من الفقر، والتغذية، وتخفيض معدلات وفيات الأطفال، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والملاريا وغيرهما من الأمراض، وتوفير المياه الصالحة للشرب. وقد وضعت السياسات والخطط والبرامج الصائبة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والملاريا وغيرهما من الأمراض، وبالنظر إلى ما تلقيناه من دعم مناسب من الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والسل والملاريا، نأمل أن يكون بمقدور الفلبين أن تحقق ذلك الهدف الإنمائي للألفية.

وأحد المجالات الخاصة التي تحقق فيها تقدم في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية يتمثل في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وينص دستور الفلبين بصراحة على وجوب اعتراف الدولة بدور المرأة وكفالة المساواة الأساسية بين النساء والرجال أمام القانون.

وقد تحسنت درجات الفلبين في دليل التنمية الجنساني ومقياس التمكين الجنساني، الأمر الذي قد يكون السبب الرئيسي الذي جعل المنتدى الاقتصادي العالمي يضع الفلبين في المركز السادس في مؤشر الفجوة الجنسانية العالمي، لتكون البلد الآسيوي الوحيد ضمن البلدان العشر الأولى في العالم حيث تتبوأ المرأة مكانها المناسب ودورها الصحيح في المجتمع. ويعترف هذا الإنجاز أيضا بالأسس التشريعية للنهوض بالمساواة بين الجنسين، أي القانون الجمهوري رقم ٩٢٦٢، المعروف أيضا بقانون مكافحة العنف ضد النساء وأطفالهن لعام ٢٠٠٤، والقانون الجمهوري رقم ٩٢٠٨، المعروف كذلك بقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٣.

وعلاوة على ذلك، اتخذت المحكمة العليا في الفلبين إجراءات لم يسبق لها مثيل لكفالة مشاركة المرأة بشكل مباشر في هياكل الهيئة القضائية وعملياتها وبرامج ومشاريع وأنشطة التطوير ذات الصلة، والاستفادة منها على قدم المساواة.

ومع ذلك، يتعين على الفلبين أن تسرع من جهودها لتحقيق مقاصد الأهداف الإنمائية للألفية التي خرجت عن المسار والمتعلقة بتعميم التعليم الابتدائي، وخفض معدل وفيات الأمهات، والوصول إلى رعاية الصحة الإنجابية.

وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائي، أرست الفلبين بالفعل الأسس الكفيلة بتحسينه من خلال التشريعات الملائمة. وما زال برنامج بناء المدارس أحد الأولويات الرئيسية للحكومة. وما فتئت الميزانيات الوطنية السنوية للفلبين تولي الأولوية العليا للتعليم، كما يقضي الدستور بذلك، حيث توجه الدولة إلى إنشاء نظام للتعليم العام المجاني حتى المستوى الثانوي.

ومع ذلك، تواجه الفلبين مشكلة توفير الموارد الضخمة اللازمة لبناء المدارس وتحسين الكتب الدراسية وطباعتها، وتدريب المعلمين المؤهلين وتوظيفهم.

ولبلوغ الأهداف المتوخاة في إطار الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية – تحسين صحة الأمهات – يتعين على الفلبين أن تتغلب على عقبة أكبر. فالأرقام الحالية لمعدل وفيات الأمهات والوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية في الفلبين تبين أن بلوغ ذلك الهدف بحلول عام ٢٠١٥ يبدو صعبا بالنسبة لبلدنا. فمع وجود سياسات وبرامج حكومية تستهدف حل هذه المشكلة، يحتاج بلوغ تلك الأهداف إلى موارد مادية هائلة.

وتزداد تلك التحديات صعوبة لأن مشكلة الفقر ازدادت حدتها في عام ٢٠٠٦، لارتفاع عدد فقراء الفلبين، استنادا إلى أحدث التقديرات.

لقد شهد الإنفاق على الخدمات الاجتماعية في الفلبين كنسبة مئوية من الميزانية الشاملة انخفاضا خلال السنوات القليلة الماضية. كما اتجه الإنفاق الرأسمالي على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والرفاه والتوظيف والإسكان. ولذلك، ثمة حاجة إلى إعادة مواءمة الميزانية الوطنية وزيادة التركيز على الخدمات الاجتماعية، لا سيما بعض مرامي الأهداف الإنمائية للألفية التي تعثر تنفيذها. ومع ذلك، فإن حالة الدين الخارجي للفلبين ما زالت عائقا رئيسيا لجهودها من أجل الحد من الفقر.

وعليه، تكرر الفلبين مناشدتها للأمم المتحدة – وترفع صوتها الآن بمنتهى الجدية وعلى سبيل الاستعجال – للنظر في الاقتراح الخاص بترتيبات أوسع لمقايضة الديون بأسهم لتمويل البرامج والمشاريع ذات الصلة بالأهداف

الإنمائية للألفية. والفلبين تدعو الأمم المتحدة إلى أن تتصدر حملة دولية لتغيير مفهوم القدرة على تحمل الدين من ''قدرة على الدفع'' إلى ''مستوى الدين''، وبالتالي يمكن للبلدان النامية كالفلبين من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بدون زيادة الدين وتمويل تلك الأهداف من دون أن تعرقلها أو تعطلها أعباء خدمة الدين.

والفلبين تحث الأمم المتحدة بكل الاحترام على أن تجعل الشمول الاجتماعي أحد المبادئ التوجيهية للأهداف الإنمائية للألفية. وإعلان الألفية يؤكد على حقوق الطفل والمرأة والمهاجرين والعمال المغتربين وأسرهم. إلا أن القطاعات المستضعفة في المجتمع، مثل السكان الأصليين والمجتمعات المحلية المتضررة بالصراع والمعاقين، لم تنل حظها من الاهتمام بعد.

وهناك حاجة أيضا إلى زيادة الفرص المتاحة لمزيد من الأشخاص كيما يشمل النمو الشامل الجميع، والفقراء بصفة خاصة، ما دوام هذا النمو يتسق مع الأهداف الإنمائية للألفية ويدعمها.

أخيرا، ثمة حاجة ملحة الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى عدد من الإصلاحات في منظومة الأمم المتحدة، مثل تلك الجارية فيما يتعلق بالاتساق على مستوى المنظومة، واستعراض الولايات وتنشيط الجمعية العامة، في جملة أمور. وهناك ضرورة ملحة أيضا لتنفيذ كل استجابات الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. وغني عن البيان، أن هذه الإصلاحات ستجعل الأمم المتحدة بكل تأكيد أكثر فعالية وكفاءة في كل أعمالها، بما في ذلك، وإن لم يقتصر على السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتشجيع الدول الأعضاء على أن تفعل المزيد.

أما فيما يتعلق بتغير المناخ، فلسنا بحاجة إلى أن نشدد على فداحة آثاره المروعة على التنمية والأمن وعلى عملنا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والحقيقة الناصعة والبسيطة هي أن الاستجابة لتغير المناخ تتطلب أن تستخدم أموال وموارد كان يمكن أن توجه مباشرة إلى التخفيف من وطأة الفقر أو تخفيضه أو إدارته، وإلى التعليم والصحة وما إلى ذلك، بما يؤدي بالتالي إلى خفض الميزانيات التي ترصد لهذه الأغراض وتزيد من تعطيل تنفيذ البرامج المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

إن إصلاح الأمم المتحدة وإيجاد حلول إبداعية واستراتيجيات جسورة، وخاصة فيما يتعلق بتغير المناخ، والجهود الجماعية والعمل الجماعي كلها أمور ضرورية لا غنى عنها لكي يصبح بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية حقيقة واقعة بالنسبة للجميع. وبغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن يكون التزامنا حازما لا يلين، وإن يكون سعينا بلا هوادة. ولا مجال للتقاعس. وعلينا ألا نركن إلى الراحة أو أن تضعف عزيمتنا.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): تولي أوغندا أهمية كبيرة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وآليتها للمتابعة. وبينما نواصل استثمار الكثير من الجهود والموارد لضمان النجاح، فإننا نعتقد أن بلوغ الأهداف يتطلب عملا منسقا على الصعيدين الوطني والدولي.

وأوغندا قد أدمجت كل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في خطة عمل للقضاء على الفقر وضعت لضمان فعالية التنفيذ وسلاسة تدفق الموارد.

وأوغندا، شأنها شأن غالبية البلدان النامية، قد واجهت تحديات كبيرة في جهودها صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن رغم التحديات، فقد أحرزنا بعض التقدم، لا سيما فيما يتعلق بالأهداف الثاني والثالث والسادس والسابع.

وفي عام ١٩٩٧، شرعت أوغندا في تنفيذ برنامج تعميم التعليم الابتدائي، فضاعفت عدد المقيدين بالمدارس الابتدائية من ٢,٧ إلى ٦,٥ مليون طالب. وفي الوقت الحالي، ارتفع القيد بتلك المرحلة إلى ٧,٦ مليون، منهم ٥٠ في المائة من الفتيات. وهذا إنجاز غير يسير. والتحدي الماثل الآن هو تحسين نوعية التعليم، ويمكنني القول هنا إن أوغندا قد شرعت في برنامج لتعميم التعليم الثانوي.

والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مسألة رئيسية في صميم خطة العمل للقضاء على الفقر، شأنها شأن البيئة ومرض نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعليه، فقد أدمجت الحكومة المسائل الجنسانية في كل برامجها الإنمائية والاجتماعية.

وكان تنقيح السياسة الجنسانية الوطنية وإعادة بلورة أهدافها أحد جوانب التقدم الرئيسية المحرزة في مجال المساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بالتكافؤ الجنساني، تجاوزنا في خطة العمل الهدف الذي كان يتمثل في نسبة ٦٥ في المائة لعام ٢٠٠٣.

لقد خفضنا معدل انتشار مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من ٢٠ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٦، إلى المستوى الحالي البالغ ٦,٤ في المائة.

والتقدم المحرز في تحقيق الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بكفالة الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية قد أفضى إلى نسبة وصول بلغت ٥٠ في المائة و ٦٠ في المائة في المناطق الريفية والمناطق الحضرية، على التوالي.

ذلك جانب من الأخبار الحسنة، ولكن من الأخبار السيئة أن أوغندا حادت عن الدرب الصحيح فيما يتعلق بالهدفين الهامين ٤ و ٥، ومن غير المرجح أن تبلغهما بحلول عام ٢٠١٥. وفي حين يوجد الآن اتجاه تنازلي في معدل الفقر من ٥٦ في المائة إلى ٣١ في المائة، فإنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. ويتجلى الانخفاض في حدة الفقر على نحو أكثر في المناطق الحضرية. وهناك عدة عناصر مسؤولة عن التفاوتات في معدل انتشار الفقر، تشمل انعدام الأمن، وتغيرات المناخ، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ونوع النشاط الزراعي ودرجة الوصول إلى الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية.

ويود وفد بلادي أن يشدد على أن العودة إلى المسار الصحيح بشأن هذين الهدفين تستتبع مضاعفة جهودنا، ولكن الأهم من ذلك وجود دعم دولي فعال ومناسب في إعانة استراتيجيتنا المملوكة وطنيا. اسمحوا لي أن أشير إلى بعض العناصر التي تعوق تحقيقنا للأهداف الإنمائية للألفية والتي يتعين التصدي لها.

أولا، يعتمد أكثر من ٧٥ في المائة من السكان في كسب معيشتهم على الزراعة، التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد. ولا تزال الصلة المهمة بين الإنتاجية الزراعية والتنمية ومستوى المعيشة تعتبر عاملا حاسما في خفض حدة الفقر. وتعمل السوق التي تقيد دخول الصادرات الزراعية على إحباط التقدم المحرز في تحديث الزراعة. كما أود أن أذكر هنا أن الطفرة الحالية في استيراد الأغذية بسبب سياسات تحرير الأسواق أدت إلى القضاء على الصناعات وانتشار البطالة في البلدان النامية نتيجة للتعريفات الجمركية المنخفضة. ولا بد من اتخاذ الإجراء اللازم لكفالة الأمن الغذائي وسبل العيش لسكان الريف.

ثانيا، إن الاعتماد الشديد على صادرات السلع الأساسية يجعل النمو الاقتصادي يعاني من التقلبات، حيث أنه يتأثر بالتغيرات في السوق الدولية للسلع. ولكي نكون قادرين على التنافس يجب أن نضيف قيمة لمنتجنا الأولي وأن نضمن أيضا تحقيق معايير الجودة.

ثالثا، يعني الاعتماد الشديد على النفط كمصدر للطاقة أن الارتفاع المستمر في أسعار النفط سيواصل إبطاء التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

رابعا، يعتمد اقتصادنا على التبرعات على نطاق واسع، مع تحمله عبء الديون الخارجية الثقيل. إن انخفاض معدلات تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية وتردد المتبرعين في الوفاء بالتزاماتهم يحبطان بشدة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب القيام على المستوى الوطني بإقرار زيادة استخدام المعونة وتوجيهها نحو دعم الميزانية بدلا من تركيزها على المشاريع.

خامسا، هناك مسألة النمو السريع للسكان، بالرغم من أننا في أوغندا نعتقد أننا لم نحرز بعد النمو الأفضل اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

في الختام، يود وفد بلادي أن يكرر التأكيد على الدعوة التي وجهتها مجموعة الـ ٧٧ إلى شركائنا في التنمية للوفاء بالتزاماتهم في المجالات ذات الأهمية، من قبيل التجارة والمعونة والاستثمار، بما في ذلك نقل التكنولوجيا، والتمويل من أجل التنمية. وتضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية. ومن خلال أنشطتها التنفيذية على المستوى القطري، ينبغي أن تواصل تقديم المساعدة للبلدان النامية لبناء القدرة اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن بدورنا على استعداد للوفاء بالجزء الذي يخصنا من تلك الصفقة.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): أشكر بدوري الرئيس كريم على تنظيمه هذه المناقشة المواضيعية، مع الاعتراف بالإنجازات التي تحققت في التركيز على سبل التصدي للتحديات من أجل العودة بنا إلى المسار الصحيح لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

لقد لخّص خوسيه مارتي، وهو شخصية بطولية عظيمة جدا من أمريكا اللاتينية، الأهداف الإنمائية للألفية بعبارة واحدة. فقد قال إن كل الأمجاد العالمية يمكن أن تستوعبها حبة واحدة من الذرة.

تعتبر الأهداف الإنمائية للألفية مقياسا كميا للكرامة الإنسانية. وهي أيضا أداة لحشد العمل الدولي. وهنا، أود أن أقول إن الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية يضطلع بدور محوري، بالرغم من أن التركيز في هذه المناقشة على الفقر والجوع والتعليم والصحة يُعد صحيحا في حد ذاته ويعزز بالتأكيد أوجه الترابط فيما بين الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المسائل المثيرة للقلق الجهود التي لاحظناها لإعادة تشكيل إطار الأهداف الإنمائية للألفية بالاستخدام الانتقائي للالتزامات المتعهد بها في نتائج اجتماع القمة العالمي، وللعمل في الواقع على إضعاف الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بتحويل المؤشرات المستهدفة من الهدف ٨ إلى الهدف ١.

ولذلك، يحدوني الأمل أن تدرك الأمانة العامة أن أية محاولة للمضي في ذلك الاتجاه قد تقوّض في الواقع الإطار الشرعي نفسه للأهداف الإنمائية للألفية. وهذا الأمر يصب في مصلحة البلدان النامية أيضا في نهاية المطاف لأنه، على حد قول رسكين، تعج أمواج المد الملون التي تنتهي عند شواطئها بالجثث العائمة، وإذا أرادت هذه البلدان أن تنقذ تلك الجثث، بدلا من دفنها، فإن التنفيذ الدقيق والسريع للهدف ٨ هو السبيل الوحيد للوصول إلى بر الأمان.

وقد اقترح تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣ الحلول المناسبة. وفي الواقع تكمن المشكلة في أن تلك الحلول لم تُنفذ على نحو كاف. وبقدر ما تسعفني ذاكرتي، يذكر التقرير أنه لا يمكننا أن نخفّض إلى النصف مستويات الفقر والجوع بحلول عام ٢٠١٥ دون إعادة

هيكلة قطاعي التجارة والزراعة. وسنخسر الحرب ضد الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية إذا لم تتوفر الأدوية بأسعار في متناول الفقراء. ووفقا للتقرير، سيكون من المستحيل تنفيذ الإدارة المالية والتخطيط المالي دون تخفيف عبء الديون.

ومن ثم، أمامنا الآن نفس المسافة التي ينبغي أن نقطعها للوصول إلى أي من هذه الأهداف التي كانت لدينا في عام ٢٠٠٣. ويتناول التقرير أيضا استخدام التكنولوجيا، التي نحتاج إليها الآن، في مجالات تخفيض حدة الفقر والصحة العامة وتغير المناخ. وفي الحقيقة فإنه أمام كل تلك القضايا، لن يستطيع الفرد أن يحقق في الواقع تقدما دون أن يتناول نظام حقوق الملكية الفكرية. ولذلك، ستقل تدريجيا أهمية الأمم المتحدة، في رأينا، ما لم تنتقل من مرحلة الأقوال إلى مرحلة الأفعال.

بالطبع، هذا أسلوب جيد لتمضية فترة بعد الظهر الدافئة، ولكن بالرغم من ذلك يجب أن نرى كيف تتحول الأقوال إلى أفعال، ولا يمكن تحقيق ذلك دون استخدام الأمم المتحدة لقدرتها الهائلة والضخمة على عقد المؤتمرات، وشحذ تلك القدرة، لتنفيذ مهمة تُعد صعبة دون شك – مثل القيام بمراجعة دورية لحسابات صندوق النقد الدولي؛ أو إنشاء آلية لتخفيف عبء الديون، من قبيل إنشاء لجنة ديون دولية؛ أو الاتفاق على الأقل على حد أدنى لبعض الاستثناءات فيما يتعلق بنظام حقوق الملكية الفكرية.

ويقدر الاقتصاديون أن الحماية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو تكلف البلدان النامية ٧٠٠ بليون دولار في عائدات التصدير، والتي تمثل ١٤ ضعفا مما تتلقاه تلك البلدان كمساعدة إنمائية رسمية. وهكذا، فالمسألة ليست مسألة نقص في الموارد. إنها في الحقيقة مسألة قلة اهتمامنا بالتغيير الهيكلي. والواقع أنها لا تخدم مصالح الناس العاديين في العالم المتقدم النمو، حيث أن من المقدر، على سبيل المثال، أن الإعانات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي والحمائية التي يفرضها، تكلف المستهلك في الاتحاد الأوروبي بليون دولار في اليوم. والآن، وكما قدر كيشور محبوباني في أحدث كتاب له عن آسيا وأوروبا والاقتصادات، فإننا إذا قمنا بحساب رقم البليون دولار في اليوم على أساس سنوي – وكما نعرف جميعا يحصل البقر في الاتحاد الأوروبي على إعانة تبلغ دولارين في اليوم أو ما يقرب من ذلك – ستتوفر أموال تكفي ما مجموعه ٦٠ مليون رأس من البقر الأوروبي للسفر بدرجة رجال الأعمال حول العالم وإعطائها أيضا ٣ ٠٠٠ دولار لإنفاقها في السوق الحرة أثناء توقفها في المطارات. من المؤكد أن الأهداف الإنمائية للألفية يمكنها أن تخفف الحرمان الحالي، ولكن إذا أردنا لها حقا أن تؤدي إلى عالم أكثر عدالة لابد إذن أن تقترن بمعالجة الأسباب المؤسسية والاقتصادية الكامنة وراء الفقر.

إنني أؤيد بشدة ما قاله الممثل الدائم للفلبين عن مسألة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي هي في صميم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. هذا صحيح، وسأذهب إلى أبعد من ذلك وأقول إن الأهداف الإنمائية للألفية أصبحت الآن بالفعل قانونا عرفيا دوليا. ولهذا السبب انتقدت مفوضية حقوق الإنسان الأوراق الاستراتيجية للبنك الدولي بشأن الحد من الفقر بسبب تشديدها على تحديد الأولويات فحسب، بدلا من المشاركة؛ وبعبارة أخرى مشاركة الفقراء في الحد من الفقر وفي جميع القرارات التي تؤثر على حياتهم. وهذا أمر بنفس قدر أهمية النتيجة النهائية، وهو في الواقع أمر لا غنى عنه لتحقيق النتيجة النهائية.

لا تزال أفقر البلدان النامية حبيسة اقتصاد المواد الخام والزراعة والترر اليسير من الصناعة، وهو ما يمكن أن نراه عندما نلقي نظرة على أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومناطق أخرى. ولهذا، ووفقا للاقتصاديين، مُنحت

هذه البلدان تخفيف عبء الديون بدلا من القضاء على الحالة التي تتسبب في الديون وبدلا من التنمية الاقتصادية التي ستمكنها من خدمة ديونها. ولهذا تُمنح الناموسيات بدلا من القضاء على الملاريا.

المسألة هي، وكما قلت من قبل، أن على الأمم المتحدة أن تعالج بعض هذه القضايا من خلال إجراءات، ربما بدلا من إجراء هذه المناقشات المواضيعية، لأن القضية ليست قضية الحديث عن الهدف الإنمائي الثامن للألفية وإنما بالأحرى أن نرى بالفعل تنفيذه ورصد هذا التنفيذ، وأن يكون هناك، حسب قول نيتشه، ”رأس مال الروح والإرادة“ من أجل القيام بتغيير هيكلي فعلي. ما لم نفعل ذلك، وما لم تذهب الأمم المتحدة إلى أبعد من هذه المناقشات المواضيعية التي تُجرى عصراً وتذهب إلى ساحة المعالجة الفعلية لهذه القضايا واتخاذ الإجراءات من خلال تغيير هيكلي وتدابير مؤسسية، أخشى أن هذه الأهداف الإنمائية للألفية سينتهي بها الحال في نهاية المطاف لأن تكون نوعا ما من أنواع الإغاثة الدائمة في حالات الكوارث، أو كما دعاها خبير اقتصادي، نوعا ما من أنواع استعمار الرعاية.

لذلك من المهم أن نأخذ هذه القضايا في الاعتبار، ليس هنا في الأمم المتحدة فحسب وإنما أيضا في علاقتنا المتعددة الأطراف والثنائية مع البلدان الأكثر تضررا.

لقد حاولت الهند أن تبقي على هذا الأمر نصب الأعين، وذلك بتفاعلها على سبيل المثال مع أفريقيا. وهذا هو أحد أسباب تشديدنا على أمور مثل المهمة المكرسة لربط الاتصالات بالسواتل والألياف البصرية، وإنشاء مراكز لتكنولوجيا المعلومات، وحقيقة تدبير الشركات الهندية لإمداداتها محليا، وأنها تقيم منشآت للتصنيع، وأنها تصدر بضائع رأسمالية تستخدمها بعد ذلك أفريقيا في تجهيز صادراتها إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية وفي إضافة قيمة عليها.

لا يمكننا أن نقضي على الفقر إلا إذا، فهمنا، حسب القول المأثور، تاريخ الفقر. وفي غياب سياسة صناعية من هذا النوع الذي ذكرته للتو فنحن نعلم بالفعل ما سيحدث. إذا نظرتم على سبيل المثال في مسألة الديون، في عام ٢٠٠٣ تخلصت ثمانية من البلدان الـ ١٨ الفقيرة المثقلة بالديون من هذا التصنيف ثم عادت إليه أربعة من هذه البلدان، أو نصفها. لقد عادت إلى التصنيف لأن عبء خدمة ديونها وصل إلى نسبة ١٥٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، والتي وفقا لتعريف مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون نفسها هي نسبة لا يمكن تحملها.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة أيضا إلى أنه في الـ ٢٦ عاما الماضية، أي من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٦، خرجت ٦٨٥ بليون دولار من أفريقيا لخدمة الديون. ومن المدهش أن نلاحظ أن هذا المبلغ مساو لمجموع ديون كل البلدان النامية في بداية هذه العملية، في بداية هذه الأزمة، في عام ١٩٧٩.

ومرة أخرى إذا قسمتم ذلك إلى مبالغ سنوية، ولقد حسبت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن المبلغ السنوي يصل إلى ٢٥ بليون دولار. ووفقا للمنظمة، سيكون نصف هذا المبلغ كافيا تماما لاستئصال الجوع. ولذلك، مرة أخرى، القضية ليست قضية نقص موارد، إنها قضية الإرادة السياسية لمعالجة التغير الهيكلي ومعالجة القضايا الحقيقية.

نحن في الهند نمارس في الداخل ما نمارسه في الخارج. ولذلك ألغت حكومة الهند جميع الديون المستحقة على المزارعين الصغار والهامشيين في الهند. وبعبارة أخرى، تنازلت الحكومة عن جميع القروض التي مُنحت لهذه الفئات

في جميع أنحاء الهند. ومن الواضح تماما أنه لا يمكن تحقيق أية أهداف إنمائية للألفية مع بقاء الديون الريفية.

وبالمثل، فإن القانون الوطني لكفالة العمالة الريفية في الهند، الذي يضمن ١٠٠ يوم عمالة مدفوعة الأجر لكل أسرة ريفية، هو بالفعل قانون يجعل الحق في العمل قابلا للإنفاذ قانوناً. وهو يضمن أيضا في صياغته أن لا يكون هذا القانون إحساناً، ولا أن يكون بمثابة حفر ثقوب في الأرض من ثقوب النظرية الكيترية. إنه بالفعل استثمار عام، لأنه ينشئ أصولا ريفية دائمة. والأهم من ذلك – وهذا يعيدني إلى ما قلته من قبل عن مفوضية حقوق الإنسان والبنك الدولي – هو أن التنفيذ الفعلي لهذا القانون تقوم به مجالس قروية منتخبة، أو البانشيات كما يسمونها. وبهذه الطريقة يكون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية نتاج حركة شعبية لصالح فقراء الريف. ولهذا فإن السيدة سونيا غاندي، رئيسة التحالف التقدمي المتحد، والتي وصفت القانون بأنه إجراء ثوري، قد شددت أيضا إلى أبعد حد على التعبئة الشعبية.

لذلك فإن الإجابة على السؤال في الورقة الاقتصادية الوافية جدا التي عممها الرئيس واضحة جدا، في رأينا، وهي أن النمو الاقتصادي لا يكفي. مطلوب إجراءات منفصلة في مجالات التعليم والصحة، والجوع والفقر، والعلم والتكنولوجيا، بعيدا عن الشروط الخارجية أو المشورات الخارجية الملزمة.

وسنحاول في وقت لاحق، بالنسبة للوفود المهتمة، أن نعمم خلاصة إحصائية من صفحة واحدة بشأن تدابير الدعم المادي والبرنامجي التي تتخذها الحكومة في بلدنا في الاتجاه اللازم ودعما للأنشطة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية.

يتم إنجاز الكثير، بما في ذلك تنفيذ برنامج وجبة منتصف النهار، والتي يحصل عليها الآن ١٢٩ مليون طفل ويُقال إنها أكبر وجبة غداء مجانية للأطفال في تاريخ العالم. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إدخال الكهرباء والاتصالات الهاتفية في أكثر من ٢٥ قرية سنويا، ويتم أيضا بناء ٤ ٠٠٠ بيت ريفي صغير سنويا. وسنعمم ورقة موجزة بهذا الشأن.

وبالتالي، سأختتم بياني بما كنت أقوله بأساليب مختلفة، أي أنه دون المشاركة الشعبية، سيكون من العسير جدا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فبهذه المشاركة الشعبية سنحقق الأهداف الإنمائية للألفية. ”غنية بكل القوى المنتجة للعصر الحديث، وحارة بكل أخوة الأيام الغابرة“. تلك عبارة استخدمها إيمي سيزير، أحد أعظم شعراء منطقة البحر الكاريبي. وبها أختتم بياني.

السيدة ليسن (أستراليا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقده لهذه الجلسة حتى نتمكن معا من تقييم ما أحرزناه من تقدم، وتعبئة جهودنا لمواجهة العوائق التي ما زالت تعرقل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

منذ اعتماد إعلان الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية قوة مُوحِّدة لاتخاذ إجراءات على الصعيد الدولي بغية الحد من الفقر المدقع بمعدل النصف. وإذ بلغنا منتصف الطريق إلى تحقيق هدفنا، يجب أن نغتنم الفرصة لنفكر في مدى ما قطعناه من أشواط، والعمل الذي ما زال يتعين علينا أن نقوم به، والكيفية التي يمكننا بها أن نكفل أن يكون بمقدورنا، في عام ٢٠١٥، أن نحتفل بالنجاح في تحقيق هذه الأهداف الإنمائية الهامة.

وفي سنتنا المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ستوفر أستراليا مبلغا يقدر بـ ٣,٢ بليون دولار أسترالي على شكل معونة – وهو ما يمثل أكبر استثمار نقوم به على الإطلاق في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونحن نعمل مع البلدان

النامية، لا سيما في منطقتنا، لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وحكومتنا عازمة على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية الأسترالية كمّا وكيفا. وسنواصل تعزيز برنامجنا للمعونة الخارجية بهدف تخصيص ٠,٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لذلك، بحلول عام ٢٠١٥/٢٠١٦. ونحن ندرك ما يواجهه المانحون من تحديات إزاء زيادة بمثل هذا القدر الكبير. غير أن هذا ليس وعدا كاذبا. فالحكومة الأسترالية اتخذت الخطوات اللازمة لكفالة قدرتنا على تحقيق هذا الهدف. وتم رصد التمويل في ميزانية أستراليا لدعم زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى حوالي ٤,٣ بليون دولار أسترالي عام ٢٠١٠/٢٠١١، أي ٤ بلايين دولار أمريكي تقريبا، وهو ما يمثل مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية في ظرف أربع سنوات. ومن الناحية العملية، سيعني ذلك زيادة الاستثمارات على شكل معونة في القطاعات الرئيسية للأهداف الإنمائية للألفية – أي الصحة، والتعليم الأساسي، والمياه، ومرافق الصرف الصحي، والبيئة، وتغير المناخ.

ونحن نركز على إقامة نظم تعليمية تباشر عملها على نحو جيد من أجل تحقيق الهدفين الإنمائيين الثاني والثالث للألفية. وتعمل أستراليا على بناء قدرة النظم التعليمية الوطنية للحكومات الشريكة لنا، حتى يتسنى للمزيد من البنين والبنات استكمال الدراسة، وتحسين أهمية وجودة التعليم، كي يتمكن الطلاب من الحصول على عمالة منتجة والإسهام في بناء مستقبل بلدانهم.

وتشكل الصحة أولوية أخرى. إننا نقر بأن هدفي تخفيض معدلات وفيات الأمهات والأطفال ما زال تحقيقهما بعيد المنال. واستجابة لذلك، تدعم أستراليا مشاريع إنمائية تقدم الخدمات الصحية الأساسية في حالة الولادة وما بعدها بالبلدان التي ترتفع فيها معدلات الوفيات. كما نحيط علما بالاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، بآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، في الأسبوع الماضي، والتي أشارت إلى أننا لسنا حاليا في الطريق المفضي إلى عكس مسار انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. وقد قدمت أستراليا إسهاما كبيرا في الجهود العالمية لمعالجة هذه الحالة، ولتعميم الاستفادة من الوقاية والرعاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية، وسنواصل القيام بذلك.

وعلى الرغم من أن التعليم والصحة يكتسيان أهمية حاسمة، فلا يمكننا أيضا أن ننسى ضرورة استدامة البيئة لدى السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من إحراز تقدم جيد في تحسين توفير المياه الصالحة للشرب في العديد من البلدان، فإننا ما زلنا متأخرين كثيرا في ما يتعلق بالهدف المتعلق بمرافق الصرف الصحي في إطار الهدف الإنمائي السابع للألفية. ويمثل تحسين توفير المياه ومرافق الصرف الصحي في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ أولوية لأستراليا.

كما يشكل تغير المناخ تحديا خاصا لتحقيق الأهداف. وبعد أن صادقت أستراليا مؤخرا على بروتوكول كيوتو، فهي تلتزم بمساعدة البلدان النامية بمنطقتنا في بناء قدرتها على الصمود في وجه تغير المناخ والتكيف معه.

وبينما نتطلع إلى عام ٢٠١٥، ينبغي أن ندرك أن الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق إلا إذا مضينا قدما في إطار تحالفات. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء أن تتخذ إجراء حاسما. وستكون أستراليا شريكا فعالا. ونشيد بالنداء من أجل اتخاذ إجراء بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي أطلقه عام ٢٠٠٧ رئيس وزراء المملكة المتحدة، الأونورابل غوردن براون، والذي أوجد زخما قويا لاتخاذ إجراء على الصعيد العالمي يشارك فيه

جميع أصحاب المصلحة: أي الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمجموعات الدينية.

كما نقر بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة باعتبارها شريكنا العالمي في إيصال المساعدة الإنسانية ودعم البلدان النامية لدى تنفيذ خططها الإنمائية الوطنية.

أما في ما يتعلق بمنطقة جوارنا، فإن أستراليا تلتزم التزاما راسخا بالعمل في إطار الشراكة مع جيراننا الجغرافيين لتحقيق الأهداف. ومن خلال إعلان بورت موريسبي الصادر في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٦، أعلن رئيس وزراء أستراليا، الأونورابل كيفين رود، مؤخرا، عن التزام أستراليا، بالبدء بعهد جديد من التعاون مع دول جزر المحيط الهادئ، استنادا إلى الاحترام المتبادل والمسؤولية المتبادلة عن العمل بصورة مشتركة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومواجهة تحدياتنا المشتركة، والرفع من مستوى معيشة شعوب المنطقة.

وتلتزم أستراليا بالجهود الدولية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ونقبل بهدف حجم المعونة المتفق عليه دوليا المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الخارجية.

وينبغي أن تظل جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مركزية في الخطة الإنمائية العالمية، ويتعين أن نشدد تماما على تحقيق نتائج ملموسة وجلية. ويجب أن نتحلى جميعا بروح كبيرة من الاستعجال – فقد آن الأوان لكي نُسَرِّع وتيرة جهودنا. وتتطلع أستراليا إلى مواصلة انخراطها في جهود جماعية لتحقيق الأهداف، بما في ذلك مؤتمر قمة القادة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر. ونشدد على التزام أستراليا بالعمل في إطار الشراكة مع جميع الدول الأعضاء خلال الأشهر والسنوات القادمة لجعل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمرا واقعا.

السيد مبويندي (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يشكر وفد بلدي رئيس الجمعية العامة شكرا جزيلا على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب. وتتيح لنا المناقشة فرصة لتقييم أوجه النجاح الذي حققناه حتى الآن، وما واجهناه من تحديات أثناء ذلك، وتصور سبيل المضي قدما وإذ نشق طريقنا ونحن نتقدم إلى الأمام في عزمنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول التاريخ الذي حددناه لأنفسنا.

ونؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلة أنتيغوا وبربودا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

لقد أحرزت ناميبيا تقدما هاما في جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وبلغنا عددا كبيرا من المرامي قبل أوانها. وعلى نفس المنوال، يظل تحقيق المرامي الأخرى مهمة عسيرة. وتشكل جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية جزءا لا يتجزأ من عملية وطنية لتعزيز السياسات وتعبئة الموارد المحلية والخارجية صوب خطة بلدنا الإنمائية على الأمد الطويل، ”رؤية ٢٠٣٠“. ووُضعت الأهداف والمؤشرات الوطنية لكفالة التوطيد الراسخ للأهداف الإنمائية للألفية في الخطط الإنمائية الخمسية المتتالية، وفي اللبنات الأساسية للرؤية الإنمائية على الأمد الطويل.

يُعَرف الفقر في ناميبيا من الناحية النقدية استنادا لنفقات الأسر المعيشية. ويقاس بالنظر إلى حصة الغذاء في مجموع نفقات الأسر المعيشية. فإذا خُصّص للغذاء نصيب مرتفع من نفقات الأسر المعيشية، لا يبقى إلا القليل لتلبية احتياجات أخرى. وتُصنَّف الأسر المعيشية على أنها فقيرة نسبيا إذا كانت تصرف ٦٠ في المائة أو أكثر من مجموع نفقاتها على الغذاء، وشديدة الفقر إذا كانت حصة الغذاء تبلغ ٦٠ في المائة من نفقاتها أو تتجاوزها.

ما فتئ القضاء على الفقر المدقع والجوع في ناميبيا يشكل هدفاً رئيسياً لسياسة بلدي عبر السنين، وما زال يشكل واحد من أكبر التحديات التي يواجهها البلد في الوقت الحاضر. ولكن يسرنا أن نشير إلى أن تقدماً كبيراً قد حدث بصدد تحقيق هذا الهدف. ومن المرجح تحقيق الأهداف المتوخاه بحلول عام ٢٠١٥، ما لم تتغير بعض المكاسب لتصبح خسائر بسبب قسوة الأحوال المناخية، مثل الفيضانات الحالية التي سببت دماراً لا يمكن وصفه.

وتبين دراستنا الاستقصائية الوطنية عن مداخيل ونفقات الأسر المعيشية في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٤ والفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤، أن الفقر النسبي قد انخفض من نسبة ٣٨ في المائة في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٤، إلى نسبة ٢٨ في المائة في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤؛ في حين انخفض الفقر المدقع من حوالي ٩ في المائة إلى حوالي ٤ في المائة خلال نفس الفترة. وهناك اختلافات كبيرة في حالات الفقر بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وفيما بين المناطق وفيما بين المجموعات السكانية. فالفقر في المناطق الريفية أعلى منه في المناطق الحضرية، بالرغم من أن الفقر في المناطق الحضرية يشكل تحديا لحكومتنا.

ولقد أحرزنا أيضاً تقدماً مطرداً في تقديم الخدمات. وتتوفر لزهاء ٩٧ في المائة من سكاننا إمكانية الحصول على المياه النقية، وتتوفر لحوالي ٧٠ في المائة من الناس في المراكز الحضرية إمكانية الحصول على الكهرباء، في حين أن برنامج الحكومة لكهربة الريف يغطي حتى الآن زهاء ١٥ في المائة من المناطق الريفية. بيد أنه ينبغي لي أن أسارع بإضافة أن ذلك البرنامج كان بطيئاً للغاية فيما يتصل بإمكانية الوصول إلى المرافق الصحية، التي ما زالت عند نسبة ٦١ في المائة في المراكز الحضرية ونسبة ٣٢ في المائة في المناطق الريفية.

ونحن ندرك أن تعليم السكان شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تخصص الحكومة بصورة مستمرة أعلى نسبة من الميزانية الوطنية لقطاع التعليم. الأمر الذي ساعدنا على إحراز تحقيق تقدم كبير فيما يتصل بإتاحة إمكانية الحصول على التعليم الأساسي.

وبلغت معدلات القيد الصافية في التعليم الابتدائي ٩٢ في المائة في عام ٢٠٠٥. ومعدلات قيد البنات في المدارس الابتدائية والثانوية أعلى من معدلات قيد البنين: وهي ٩٤ في المائة و ٥٦ في المائة مقارنة بـ ٩١ في المائة و ٤٦ في المائة، على التوالي. ومما يؤسف له، أن غالبية التلاميذ لا يستطيعون الالتحاق بمعاهد التعليم العالي بسبب عوامل شتى. وإضافة إلى ذلك، ما زال الطريق أمامنا طويلاً فيما يتعلق بتعليم الكبار القراءة والكتابة، وفي هذا المجال ما زالت النسبة باقية عند ٨٥ في المائة منذ عام ١٩٩٤.

وظل التقدم بطيئاً بصورة عامة فيما يتصل بتخفيض معدلات وفيات الأطفال في كل ١ ٠٠٠ ولادة حية. وهذه المعدلات في الوقت الحاضر تبلغ ٤٩ للذكور و ٥٥ للإناث. وحققت حملات تحصين الأطفال نتائج إيجابية فيما يتعلق بأمراض مثل شلل الأطفال والحصبة، اللذين قضينا عليهما تقريباً في بلدنا. غير أن هناك مجالات ما زال يتعين عمل الشيء الكثير فيها. وحالياً تبلغ نسبة الأطفال الهزيلي الأجسام دون سن الخامسة ٧,٥ في المائة، والذين توقفت أجسادهم عن النمو ٢٩ في المائة وناقصي الوزن ٢٤ في المائة. وفيما يتصل بتحسين صحة الأمومة حدث تقدم فيما يتصل بنسبة الولادات التي تتم برعاية موظفين متدربين. بيد أن معدل وفيات الأمهات في الولادة ما زال مرتفعا، حيث بلغ ٤٤٩ حالة في كل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي، ومن ثم أعُيق التقدم نحو تحقيق ذلك الهدف بحلول عام ٢٠١٥.

وظل التطور بطيئاً أيضاً فيما يتصل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا والأمراض الأخرى، بل إن الحالة آخذة في السوء من بعض الأوجه. وقد ارتفع معدل انتشار الإيدز مقارنة بمعدل عام ١٩٩٢ ولكنه أصبح مستقراً منذ عام ٢٠٠٤. ويُعزى ذلك إلى فترة حضانة المرض. وبلغ معدل انتشار الإيدز بين السكان الناميبيين، مُقاساً باستقصاءات الرصد نسبة ١٩ في المائة، وما زال المرض يشكل السبب رقم واحد للوفاة في البلد. ولكن من خلال الشروع في تنفيذ الخطة الثالثة المتوسطة الأجل المعنية بالإيدز التي تغطي الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩ – أعدت حكومتنا بالتعاون مع شركائها في التنمية استجابة وطنية على نطاق واسع لهذا الوباء. وفي الواقع، تبين الاستقصاءات التي أجريت في الوقت الراهن أن هناك انخفاضاً كبيراً في عدد حالات العدوى الجديدة.

وكان التقدم المحرز بصدد مكافحة الملاريا والسل متواضعاً. وتجري مكافحة الملاريا بصورة رئيسية، السبب الرئيسي الثالث لوفاة البالغين في ناميبيا، عن طريق الناموسيات الواقية من البعوض والمعالجة بمبيدات الحشرات، التي توزعها الحكومة بالمجان على الأسر التي لديها أطفال صغار وعن طريق رش المنازل بمادة (د. د. ت) في المناطق المنكوبة بالملاريا. ولقد انخفض معدل الإصابة بمرض الملاريا من ٢٣٨ حالة من بين ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٠ إلى ١٤٠ حالة من بين ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٦. ولقد تحسن أيضاً معدل النجاح في العلاج من مرض السل، من نسبة ٥٨ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى نسبة ٦٩ في المائة في عام ٢٠٠٦.

ويواجه بلدي عددا من التحديات التي تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في وقت مبكر. وتشمل تلك التحديات ما يلي.

الأحوال المناخية القاسية نتيجة لتغير المناخ التي تواصل تعويق تقدمنا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي أغلب الأحيان تؤدي حالات الجفاف والفيضانات المتكررة إلى فشل المحاصيل وعدم الأمن الغذائي. وتحول الموارد المخصصة للتنمية، بصورة مستمرة، لأنشطة الإغاثة وإعادة تشييد البنية التحتية التي أصيبت بأضرار أو التي دُمرت.

وتسبب أسعار النفط العالمية الآخذة في الزيادة والتضخم المرافق لها تزايداً في أسعار الغذاء وغير ذلك من السلع الأساسية الرئيسية، بحيث أصبحت بعيدة عن متناول الأسر المعيشية المتوسطة.

وثمة قيد آخر وهو تذبذب الأسواق المالية الدولية، مقرونا بعدم تمكننا من الحصول على التمويل من الأسواق الرأسمالية الدولية بشروط تساهلية بسبب مركزنا كبلد متوسط الدخل. وفضلاً عن ذلك تشكل أيضاً الأخطار المرتبطة بصورة عامة باقتصادات السوق الصغيرة تحديات خطيرة لجهودنا المبذولة من أجل تحقيق التنمية.

ولقد أثر استمرار الهبوط في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة التقنية بصورة سلبية على التقدم في مجال بناء القدرة على أداء الخدمات.

وأدت ظاهرة هجرة العقول إلى زيادة الأعباء الملقاة على كاهل العدد القليل من الموظفين الباقين في قطاعات هامة مثل قطاعي الصحة والتعليم، وذلك قليل من كثير.

وتقتضي العودة إلى المسار من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ اتخاذ إجراءات مدروسة لجعل البيئة الدولية بيئة تُفضي إلى تحقيق التنمية. وينبغي أن تسفر المفاوضات التجارية التي تجرى في الدوحة عن نتائج إيجابية، على أن تمثل التنمية عنصرها الأساسي. ويتعين دعم

جهودنا المبذولة من أجل التكيف مع آثار تغير المناخ وذلك عن طريق التمويل ونقل التكنولوجيا.

وفي الحقيقة حان الوقت الآن لكي تعتمد الجمعية العامة قراراً يخول منظومة الأمم المتحدة بولاية لتلبية احتياجات التنمية للبلدان النامية المتوسطة الدخل بطريقة شاملة، عن طريق جملة أمور منها استهداف القطاعات الهامة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولا يسعنا إلا أن نؤكد من جديد على الحاجة إلى الاتساق بين أنشطة التنمية التي تضطلع بها المؤسسات الدولية الاقتصادية والدولية، من جهة، أنشطة التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من الجهة الأخرى، ويتبع ذلك أن تنفيذ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية يعد أمراً هاماً لتحقيق الأهداف الأخرى. إن التنمية مسؤولية جماعية. ويجب علينا جميعاً تنفيذ التزاماتنا والوفاء بتعهداتنا.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالانكليزية): ترحب البرازيل بفرصة الاستفادة بالتقدم المحرز بصدد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد ومناقشة جهودنا المشتركة في هذا الصدد.

وينبغي التأكيد من جديد على أنه لم يُقصد بالأهداف الإنمائية للألفية أن تحل محل الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء في مجموعة من مؤتمرات الأمم المتحدة في فترة التسعينات من القرن الماضي. وتقدم الأهداف الإنمائية للألفية معايير قابلة للقياس تساعدنا على تعبئة وتوجيه وتنسيق الجهود الوطنية والدولية اللازمة للوفاء بتلك الالتزامات. وأعتقد أن السفير نيروبام سين ممثل الهند قد عبر عن هذه الفكرة باقتدار عند اقتباسه عن خوسيه مارتي قبل بضع دقائق.

لقد أدمجت البرازيل الأهداف الإنمائية للألفية إدماجا تاما في سياساتها الوطنية. ووضعنا بالفعل أهدافا إضافية وأكثر صعوبة. والنتائج مشجعة. فلقد سبق أن حققنا الهدف المتمثل في خفض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم. وهدفنا الحالي هو تخفيض تلك النسبة إلى الربع. وبالمثل، حققنا الهدف المتمثل في خفض عدد الذين يعانون من الجوع إلى النصف. وهدفنا الآن هو القضاء على تلك الآفة تماما بحلول عام ٢٠١٥.

إن المؤشرات التعليمية تدل على مواصلة إحراز تقدم نحو إنجاز هدف الاستكمال العام للتعليم الأساسي وتحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين. إن نسبة مشاركة الإناث في النظام التعليمي هي بالفعل أعلى قليلا من نسبة مشاركة الذكور.

وكما هو معروف على نطاق واسع، تم إحراز تقدم أيضا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ففي عام ١٩٩٦ قدمت البرازيل برنامجها الوطني للأمراض المنقولة جنسيا والإيدز، والذي يضمن حصول الجميع على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية. ومنذ ذلك الحين انخفض معدل الوفيات الناجمة عن الإيدز وظلت نسبة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من البرازيليين ثابتة في السنوات الأخيرة.

وفي حين نتطلع إلى المستقبل، لدينا ما يدعو إلى الاعتقاد بأن البرازيل سوف تحقق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. إن الفقر والفقر المدقع يسيران في اتجاه تنازلي، وقد تم تحقيق انخفاض ملحوظ في تفاوت الدخل. وإن برامج التحويلات النقدية المرتبطة بمتطلبات السياسة الاجتماعية، مثل برنامج بولسا فاميليا للرواتب الأسرية، والزيادات المستمرة والجوهرية للحد الأدنى للأجور، هي أمور اضطلعت بدور أساسي في تلك العملية.

ولم تنحصر إجراءات البرازيل في أراضيها. فلقد قمنا أيضا بمساعدة بلدان نامية أخرى في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفعلنا ذلك إما من

خلال التمويل والدعم المباشرين لأكثر من ٢٠٠ مشروع للتعاون التقني أو عن طريق إتاحة الموارد لبرامج وصناديق متعددة الأطراف.

ولقد أنشأنا مع حكومات أخرى المرفق الدولي لشراء الأدوية، والذي يهدف إلى تسهيل الوصول إلى عقاقير مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. والمرفق بعد عام واحد من إنشائه، أنفق أكثر من ٢٥٠ مليون دولار في ٨٠ بلدا مستفيدا. ونحن نشارك أيضا بنشاط في المبادرة المتعددة الأطراف للحد من الفقر وفي مبادرة النداء للعمل على مكافحة الفقر المتصل بالأهداف الإنمائية للألفية. وهذه المبادرة تجمع بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني في الحفاظ على الزخم السياسي اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتدرك البرازيل تماما أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميته. ومع ذلك لا يستطيع أحد أن ينكر آثار النظم التجارية والمالية الدولية على قدرة الحكومات – لا سيما حكومات البلدان الأقل نموا – على تعزيز التنمية الوطنية.

فيما يتعلق بالتجارة، من مصلحتنا المشتركة أن تتوصل جولة الدوحة إلى نهاية ناجحة وفي وقت مناسب، وأن توفر بذلك إمكانية وصول أكبر للسلع والخدمات من البلدان النامية. وحيث أن معظم الفقراء في هذه البلدان يعيشون في مناطق ريفية فإن تحرير سوق المنتجات الزراعية هو أمر حاسم. ولقد حان الوقت أيضا للتخلص من المساوئ القائمة في مجالات إنتاج وتجارة السلع الزراعية التي تسببها المستويات الفاضحة لإعانات التصدير والدعم المحلي في جزء كبير من العالم المتقدم.

وفيما يتعلق بالتمويل الدولي، يجب دعم مبادرات تخفيف الديون الثنائية والمتعددة الأطراف، ويجب تعزيزها أينما أمكن ذلك. والموارد المفرج عنها بفضل هذه المبادرات ستساعد البلدان الفقيرة المدينة على مواجهة التحديات الصحية والتعليمية، وبالتالي ستحسن آفاق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في وقت مناسب. بالإضافة إلى ذلك، تبقى زيادة أحجام المساعدة الإنمائية الرسمية أمرا حيويا لتمويل التنمية، خاصة للدول الأشد فقرا. وفي هذا الصدد، يجب علينا أن نتذكر أن الآليات المالية المبتكرة هي عنصر مكمل هام للمساعدة الإنمائية الرسمية، ولكنها بالتأكيد ليست بديلة عنها.

من الممكن أن تصبح الأزمة المالية الحالية أزمة بالغة الضرر. ويحدث هذا الاضطراب المالي العالمي بالضبط في وقت تجني فيه البلدان النامية الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للجهود المبذولة على مدى عشر سنوات للقضاء على مصادر زعزعة الاستقرار في اقتصاداتها. ويجب علينا أن لا نسمح لمواطن الضعف المتولدة في قلب الاقتصاد العالمي بتهديد المكاسب التي تحققت بصعوبة في العالم النامي. لا بد من تجنب مثل هذا السيناريو إذا أردنا للبلدان النامية أن تواصل أداء دورها في الحفاظ على النمو الاقتصادي العالمي.

إن تعزيز اتساق وإدارة النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية وزيادة مشاركة البلدان النامية فيها سيعززان قدرتنا على استعادة الاستقرار والنمو والحفاظ عليهما.

لقد توخى مؤسسو الأمم المتحدة أن تكون أداة رئيسية في ضمان السلم والأمن بعد الآثار الكارثية للحرب العالمية الثانية. وأدركوا أن هذا الهدف يتطلب تهيئة الظروف اللازمة لجميع الشعوب من أجل التنمية وتحسين مستويات معيشتها.

وتمثل الأهداف الإنمائية للألفية آخر وأهم مبادرة للأمم المتحدة لإشراك جميع أعضائها في الكفاح من أجل

التنمية. ولدى البرازيل آمال كبيرة في أن نتمكن من التغلب على العقبات الكثيرة التي تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن نكسب بالتالي المعركة. يجب أن لا نترك هذه المناسبة تمر دون إعادة الالتزام بالهدف الضخم ولكن الواضح الذي حددناه نحن أنفسنا وهو التنمية المستدامة مع العدالة للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد مر للتو على مناقشتنا حد الساعتين و لم نستمع سوى إلى ١١ متكلما فحسب. وإذا واصلنا بهذه الوتيرة أعتقد أنه سيلزمنا عقد جلسة مسائية غدا، بالإضافة إلى جلستين يوم الجمعة صباحا وعصرا، وربما خلال عطلة نهاية الأسبوع أيضا. وأشك أن هذا هو ما يريده الأعضاء. ولذلك أكرر مرة أخرى النداء إلى الجميع بعدم التكلم لأكثر من خمس دقائق، وبأن يعمموا في القاعة النصوص الكاملة لبياناتهم، وحتى يمكننا أن نتيح لجميع المتكلمين فرصة التكلم وحتى يمكننا الانتهاء غدا في منتصف النهار على أقصى تقدير. خلاف ذلك، قد نبقى هنا وقتا طويلا جدا.

السيد بنجو (بوتان) (تكلم بالانكليزية): تلبية لدعوتكم، سيدي الرئيس، سأتكلم بإيجاز شديد. وأود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لمبادرة الرئيس وقيادته في إجراء هذه المناقشة المواضيعية الهامة.

نود أن نعلن تأييدنا للبيانات التي أدلى بها رؤساء مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة البلدان الأقل نموا ومجموعة البلدان النامية غير الساحلية.

لقد اتفق قادتنا في عام ٢٠٠٠ على إعلان الألفية، الذي حدد ثمانية أهداف إنمائية للألفية لصالح كل البشر من خلال الحد من الفقر وتحسين أرزاق حوالي سدس البشرية بحلول عام ٢٠١٥. وعند منتصف الموعد المستهدف، لا يزال الكثير من هذه الأهداف بعيد المنال. وهذا يدعو إلى إجراءات عاجلة ومتضافرة من جانب المجتمع الدولي بغية التمكين من الوفاء بمجمل الالتزامات المتعهد بها في إعلان ٢٠٠٠.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ الجمعية بأن بوتان أجرت بنجاح أول انتخابات برلمانية في الأسبوع الماضي. وقد أدلى ما يقرب من ٨٠ في المائة من الناخبين المسجلين بأصواتهم، وبذلك أدخلوا بوتان في حظيرة الدول الديمقراطية في العالم. وتشكيل البرلمان الجديد وما لحق ذلك من اعتماد أول دستور مكتوب لنا سيؤكدان انتقال بوتان إلى نظام ملكي دستوري ديمقراطي.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة أتايفا (تركمانستان).

إن بوتان ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتبذل الحكومة الملكية جهودا متضافرة لتخفيف حدة الفقر من خلال تحسين فرص الوصول إلى الطرق والصحة والتعليم والكهرباء وخدمات التمويل الصغير. علاوة على ذلك فإن خطتنا الخمسية العاشرة، التي تبدأ هذا العام، تركز بالدرجة الأولى على التخفيف من وطأة الفقر.

ورغم أننا سائرون على طريق تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية، هناك عدد قليل من الأهداف التي تحتاج إلى اهتمام فوري، مثل تحقيق التكافؤ بين الجنسين في مرحلة التعليم العالي، وخفض معدل البطالة الآخذ في الارتفاع، لا سيما بين الشباب، والحد من مخاطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وعلاوة على ذلك، ستزيد الآثار الخطيرة لتغير المناخ من صعوبة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومما يثير السخرية فيما يتعلق بتغير المناخ هو أن عبء أفدح عواقبه سيقع على كاهل العالم النامي، لا سيما البلدان الصغيرة غير الساحلية

والبلدان الجزرية النامية، التي تتحمل اقل قدر من المسؤولية عن المشكلة.

وفي هذا الصدد، لدى بوتان شاغلان أساسيان إزاء تغير المناخ. أولهما التأثير السلبي على الزراعة، التي تشكل أساس كسب العيش لـ ٧٩ في المائة من سكاننا. ويتمثل ثانيهما في طفح الفيضانات من البحيرات الجليدية، الذي يؤثر على نحو شديد على أراضينا الزراعية الخصبة ومستوطناتنا البشرية. وعلاوة على ذلك، يمكن لأي حادث من حوادث طفح الفيضانات من البحيرات الجليدية أن يدمر مرافقنا لتوليد الطاقة الكهرومائية، ويقوض قطاع الطاقة، الذي يظل أكبر مصدر للدخل في بوتان.

وينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة لمساعدة أشد البلدان فقرا في اعتماد استراتيجيات معنية بتغير المناخ، تَحُد من قابلية سكانها للتأثر به، وتحسن قدرتهم على التكيف معه.

وما زلنا نواجه القيود الديمغرافية المتمثلة في أننا بلد صغير من حيث عدد السكان، يعيش على نظام بيئي هش تعوقه القيود المادية المتمثلة في تضاريسنا الجبلية وفي أننا بلد غير ساحلي. ونواجه تحديات جسام على نحو خاص فيما يتعلق بإيصال الخدمات الاجتماعية، وتحسين الإنتاجية الزراعية، وتطوير قطاع خاص فعال. وينبغي تكثيف استثمارات رؤوس الأموال في البنية التحتية في المناطق الريفية والحضرية، وتعزيز بناء القدرة، على مختلف المستويات لكفالة الانتقال السلس إلى اقتصاد يعتمد على الذات.

وبدعم من الأمم المتحدة، أصدرت لجنة السعادة الوطنية الإجمالية تقرير عام ٢٠٠٧ بشأن تقييم الاحتياجات والتكاليف المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية في بوتان. ويوفر هذا التقرير تقييماً مفصلاً لاحتياجات الموارد المالية والبشرية والمؤسسية والإصلاحات السياسية التي ينبغي أن توفرها بوتان بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وبينما تسير بوتان في طريقها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ما زالت ندرة الموارد تحول دون بلوغ تلك الأهداف على نحو كامل. وستحتاج بوتان إلى استثمار حوالي ٢,٥ بليون دولار، بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٥، للنجاح في تنفيذ الإجراءات التي حددتها أفرقة العمل المواضيعية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتظل بوتان تسترشد بفلسفة السعادة الوطنية الإجمالية، وسنواصل تركيز جميع جهودنا الإنمائية على الإنسان، بما في ذلك تنفيذ التزاماتنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإذ تقطع بوتان أولى خطواتها في حكم نفسها، من الأهمية بمكان أن تنجح أول حكومة منتخبة بصورة ديمقراطية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وأن تُدلِّل، بالتالي، بشكل واضح على أن إرث أكثر من مائة عام من السلم والرفاه بأياد آمنة الآن.

ونشكر شركاءنا الإنمائيين على مساعدتهم القيمة لتحقيق التنمية في بوتان، ونثق تماما في أنهم سيواصلون دعمنا في هذا الظرف الهام من تاريخنا.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): نشيد بمبادرة الرئيس كريم لعقد مناقشة الجمعية العامة هذه بشأن تقدير بالإنجازات ومواجهة التحديات، ونحن نسير في طريقنا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

لقد، أكد أمس عدد من المشاركين المرموقين أنه على الرغم من تحقيق مجموعة من الأهداف بصورة جزئية، ما زال الكثير من الأهداف الأخرى بعيد المنال، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالفقر والجوع والصحة والتعليم. فالانفجار السكاني، والصراعات المسلحة، والهجرة المكثفة، وتغير المناخ، واستمرار تفشي الأمراض، فضلا عن الاضطراب

المالي والاقتصادي على الصعيد العالمي، كلها أمور تقوض أهداف البلدان النامية وأقل البلدان نموا.

وكما ذكَّرَنا بذلك المشاركون أمس، إن مساهمة المساعدة الإنمائية الرسمية تنقص بمقدار يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ بليون دولار. وفي الوقت ذاته، أُبلغنا أن العديد من البلدان المتلقية لم تُحسِّن على النحو الأكمل سياساتها الإنمائية الوطنية، وأنه ما زال يتعين عليها تعزيز الشفافية والحكم الرشيد لتحقيق النتائج المثلى، والأهم من ذلك، اجتذاب قدر أكبر من المساهمات من القطاعين العام والخاص.

وتعتقد سان مارينو أنه حتى البلدان الصغيرة مثل بلدنا يمكنها، بل يجب عليها، أن تشارك في العملية الإنمائية برعاية الأمم المتحدة. وتشكل الأمم المتحدة المحفل الذي يمكن فيه لجميع الدول الأعضاء، بل يجب عليها، أن تتفاوض بشأن الأهداف الإنمائية في الأجل الطويل، وتحددها وترصدها وتعيد تقييمها من وقت إلى آخر، مع مراعاة تطور الحالات وتغير العوامل في عالمنا الشديد التعقيد. ونؤمن بأن هذه الخطوة الصغيرة يمكن أن تحدث أثرا كبيرا إذا أعدنا تأكيد التزامنا السياسي، وإذا انخرطنا على جميع الصعد، بالمشاركة الفعالة للمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وما انفكت سان مارينو تعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتجدد كامل دعمها لهذه العملية والتزامها بها. وبهذه المناسبة، نود أن نشدد على أنشطتنا في ميدان المساواة بين الجنسين، حيث انخرطنا في حملة لمكافحة العنف ضد النساء في سياق مجلس أوروبا. وكانت النتائج إيجابية، ونعتزم مواصلة تطوير برنامجنا وفقا لجهود مبادرة الأمين العام في هذا المجال، وهي مبادرة تحظى بدعمنا الكامل.

وما زالت سان مارينو منشغلة بحالة الأطفال في جميع أنحاء العالم. ووفقا لبعض التنبؤات، سيكون بمقدور العديد من البلدان النامية بلوغ هدف عام ٢٠١٥ المتمثل في تخفيض معدل وفيات الأطفال بالثلثين، بيد أن بلدانا كثيرة أخرى لن تتمكن، لسوء الطالع، من تحقيقه. ونشيد بما أُنجز من عمل حتى الآن لوقف انتشار داء السل، غير أننا واعون بأن ذلك المرض، إلى جانب فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا، ما زال من بين الأسباب الرئيسية للوفيات، لا سيما بين الأطفال والنساء. غير أنه ينبغي ألا ننسى أنه يمكن الوقاية من الأمراض الثلاثة وعلاجها كافة.

وفي هذا الصدد، أسهمت سان مارينو في برنامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة الرامي إلى منع انتشار إصابة الأمهات والأطفال في أفريقيا بفيروس نقص المناعة البشرية. ونؤمن أنه حتى المشاريع الصغيرة لتلبية الاحتياجات الخاصة يمكن أن تعود بمنافع فورية وفعالة ودائمة. وتؤمن سان مارينو إيمانا راسخا بأن منظومة الأمم المتحدة في موقع جيد لتمكين الدول الأعضاء مثلنا من الإسهام في القضايا النبيلة.

وفي هذا السياق، تدعم حكومتنا، بالاشتراك مع القطاع الخاص، برامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة المعنية بأنشطة الشباب في ميدان التنمية الاجتماعية وتوعية الجمهور بحقوق الطفل. فالطفل المتعلم والمتبصر سيترعرع ليصير مواطنا قادرا على الإسهام في بناء عالم يتوق إلى السلام، ويروم تحقيق التنمية، ويراعي الحفاظ على البيئة.

السيدة أيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر الرئيس كريم على عقد هذه المناقشة المواضيعية، وأرحب بعزمه الأكيد على المضي قدما في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وما زالت كازاخستان متمسكة تماما بالتزاماتها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وغيرها من المرامي في مجال التنمية، بصورة فعالة وفي الوقت المناسب. ووفقا لتقرير

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن حالة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، حققت كازاخستان بالفعل المرامي الرئيسية المتعلقة بهدفين إنمائيين للألفية، أي، كفالة توفير التعليم الابتدائي للجميع وتعزيز المساواة بين الجنسين.

غير أن البلد، على الرغم من هذه الإنجازات، حدد غايات جديدة في إطار هذين الهدفين مثل تحسين نوعية التعليم، وإيجاد فرص متساوية للرجال والنساء، والقضاء على العنف المستند إلى الأساس الجنساني.

وتم الإبلاغ أيضا عن احتمال أن تبلغ كازاخستان الغاية المتمثلة في القضاء على الفقر المدقع والجوع.

وخلال الدورة الاستعراضية الوزارية السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٨، ستدلي كازاخستان ببيان وطني طوعي يقدم تقييما كاملا للتقدم الذي أحرزناه نحو بلوغ عدد من الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالتعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية.

إن حكومة كازاخستان، إدراكا أن الفقر يشكل أحد أهم التحديات، تبذل جهودا كبيرة لوضع وتنفيذ استراتيجية للحد من الفقر وضمان نمو الدخول الحقيقية للسكان. كما نعمل على إنشاء نظام قابل للبقاء للضمان الاجتماعي وعلى زيادة فرص العمل للسكان المعرضين للخطر من الناحية الاجتماعية. ونتيجة لتلك التدابير، سيبلغ انخفاض نسبة السكان الفقراء إلى النصف في كازاخستان بحلول عام ٢٠١٥.

ويشير تقرير عام ٢٠٠٥ عن مركز الأهداف الإنمائية للألفية في كازاخستان إلى أن الأهداف الإنمائية الثلاثة للألفية والمتصلة بالصحة – وهي تحديدا، الأهداف ٤ و ٥ و ٦ – ليس من المرجح بلوغها بدون بذل جهود كبيرة ترمي إلى تطوير نظام الرعاية الصحية، الذي تدهور تدهوراً خطيرا خلال الفترة الانتقالية. وبغية عكس الاتجاهات السلبية في قطاع الصحة، فإن حكومة كازاخستان زادت بصورة مقدرة تمويل خدمات الرعاية الصحية – ليصل إلى نسبة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني. ويجري إيلاء اهتمام خاص لرعاية صحة الأطفال والأمهات، وهي توفر مجانا. وعلاوة على ذلك، نشأت تحفظات الخبراء فيما يتعلق ببلوغ الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية من عدم الاتساق في تعريف المولود الحي. وقبل فترة قصيرة لا تتجاوز عامين، قبلت كازاخستان تعريف منظمة الصحة العالمية للمولود الحي والمولود الميت.

إن مشكلة كفالة الاستدامة البيئية تشكل أحد الشواغل الخاصة لحكومة كازاخستان. وبغية كفالة الاستدامة البيئية، تم الآن اعتماد خطة عمل وطنية بشأن الحماية البيئية ومفهوم الأمن الإيكولوجي بغية تغطية الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٥. وتشمل الأولويات الجديدة لكازاخستان في مجال الحماية البيئية إدخال المعايير الإيكولوجية في الاقتصاد والتشريعات والمجتمع بأكمله. وبحلول عام ٢٠٢٤، تعتزم كازاخستان تخفيض انبعاثات الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ثلث مستواها الحالي، فضلا عن زيادة نصيب المصادر البديلة للطاقة على الأقل بمقدار ٢٥٠ ضعفا.

والغاية التاسعة من الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية تتماشى بشكل كامل مع أولويات إستراتيجيتنا الوطنية المعنونة ”كازاخستان في عام ٢٠٣٠“. ونظرا لأنه لا يحصل على المياه النقية سوى ٦٠ في المائة من سكاننا، وضعت حكومة كازاخستان برنامجا لتوفير مياه الشرب يغطي الفترة حتى عام ٢٠١٠. وخصصنا أيضا مبلغ بليون دولار تقريبا في ميزانيتنا لتحقيق تلك الغاية. والهدف هو تطوير نظام عام لإمدادات المياه، بما في ذلك إدارة المياه.

وحتى الآن، تم بناء خط لأنابيب المياه في جميع أنحاء البلد يبلغ طوله ٢ ٠٠٠ كيلومتر تقريبا.

ومن المسّلم به على نطاق واسع أنه يتعين، بغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بذل جهود خاصة لكفالة أن تحرز البلدان غير الساحلية مثل كازاخستان التقدم اللازم في إطار غايات الأهداف الإنمائية للألفية. والتحديات والقيود التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية تحديات وقيود هائلة. واعترف المشاركون في المؤتمر الوزاري الدولي بشأن التعاون في مجال النقل العابر والدورة الثالثة والستين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، اللذين عقدا في ألماتي في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ على التوالي، بأن التكاليف العالية للمعاملات التجارية، التي يؤثر عليها عدم إمكانية الوصول إلى البحار والبعد من الأسواق الرئيسية، تمثل السبب الرئيسي لتهميش البلدان النامية غير الساحلية. ومما يؤدي إلى تفاقم تلك الحالة أن معظم تلك البلدان، بما في ذلك كازاخستان، ليست أعضاء في منظمة التجارة العالمية وهي معزولة من التدفقات التجارية الدولية الرئيسية.

ولذلك فإن الأمر الهام للغاية هو كفالة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمرات الدولية الرئيسية بشأن التجارة والتنمية، بحيث تتوفر للاقتصادات الضعيفة في نهاية المطاف فرصة للتمتع بالفوائد والمزايا التي وُعد بها في المؤتمرات. ويتسم استعراض منتصف المدة المقبل لبرنامج عمل ألماتي الذي يجري في تشرين الأول/أكتوبر بأهمية حاسمة للبلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق بإعادة التأكيد على التزامات المجتمع الدولي بأن يعالج، بطريقة حسنة التوقيت وفعالة، الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أؤكد مجدداً على التزام كازاخستان بتعهداتها التي قطعت في مؤتمر قمة الألفية وبقرارات المؤتمرات والاجتماعات الدولية الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة.

السيدة غنام (المغرب) (تكلمت بالفرنسية): أود أولا أن اشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه المناقشة المواضيعية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، التي لا شك أنها ستساعد على زيادة الوعي على الصعيد الدولي بشأن أهمية الأهداف الإنمائية للألفية وضرورة كفالة بلوغها بحلول عام ٢٠١٥.

ويعلن وفدي تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

إن الأهداف الإنمائية الألفية، التي اعتمدها عام ٢٠٠٠ في مؤتمر قمة الألفية رؤساء الدول والحكومات، كانت عاملا حافزا في حشد قوتنا ومواردنا على الصعيدين الوطني والدولي لمكافحة الفقر في جميع أرجاء العالم. وفي منتصف الطريق نحو الموعد المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، يمكننا الآن أن نقيم التقدم الملموس الذي أحرز في العديد من أجزاء العالم باستثناء أفريقيا، التي لا تسير في المسار الصحيح نحو بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

وبالرغم من العزيمة والتصميم السياسيين للبلدان الأفريقية، والإصلاحات التي أجرتها في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الحكم الرشيد، فإنها لم تتمكن من بلوغ مستوى عال بما يكفي للنمو الاقتصادي المستدام بغية بلوغ الغايات التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية. وإضافة إلى ذلك، بالرغم من الوعود التي قطعت والالتزام بزيادة المساعدة المقدمة للبلدان النامية، فإن معظم المانحين لم يفوا بالهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجهم القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ولم يتم الوفاء بالالتزام بمضاعفة المساعدة المقدمة لأفريقيا. ولم تسفر الجهود

المبذولة لتوفير تخفيف الدين إلا عن عدد محدود من البلدان. ولا تزال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية في حالة جمود، ولا يزال الالتزام الذي قطع في الدوحة بوضع التنمية في محور المفاوضات بعيدا عن الوفاء به.

وعلى النحو المعترف به في توافق آراء مونتيري، ومع أن التنمية ما زالت تمثل مسؤولية وطنية، فإن إسهام البلدان المتقدمة النمو أمر أساسي لتجسيد الشراكة العالمية من أجل التنمية. ويتوقف بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية من ١ إلى ٧ على الهدف ٨. وفي ذلك الصدد، على المانحين أن ينفذوا الالتزامات التي قطعت في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف الدين، والوصول إلى الأسواق، وعمليات نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتقديم المساعدة التقنية والعلمية.

وتضطلع الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها المختلفة بدور في تعزيز التضامن بين الشمال والجنوب، وبذلك تمكين الأغنياء من تقديم المساعدة للفقراء، بغية التغلب على التحديات التي يمثلها الفقر على نطاق العالم. وأظهرت التجربة أن البلدان الفقيرة لا يمكنها مواجهة التحديات بدون تعزيز التعاون الدولي وتهيئة بيئة مواتية. وفي الواقع، إن التقدم المحرز في بلدان معينة يثبت أن في وسعنا، من خلال مزيج من الإرادة السياسية، والاستراتيجيات المناسبة، والآليات المستدامة للتمويل، وتهيئة بيئة دولية مفضية إلى تحقيق التنمية، والتضامن الدولي أن نبعث الأمل للسكان الفقراء الذين يفتقرون إلى الخدمات الأساسية، وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والحصول على مياه الشرب والكهرباء.

وعلاوة على ذلك، فإن إسهام التعاون بين بلدان الجنوب إسهام كبير. وتشير الاتجاهات الحالية في التجارة والاستثمار إلى دور وتأثير التعاون بين الجنوب والشمال بشأن حشد الموارد ورفاه السكان. والمغرب، من جانبه، يشارك مشاركة فعالة في تعزيز التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، وخاصة في إطار أفريقيا، على النحو الذي تبرزه المبادرات والشراكات التي أطلقها المغرب وشركاؤه الأفارقة في المجالات المختلفة، مثل الصحة والإسكان والمياه والزراعة والخدمات والتدريب.

وعلى الصعيد الوطني يلتزم المغرب التزاما كاملا، من خلال سياسة موجهة نحو القطاعات الاجتماعية، بالوفاء بالموعد المحدد بعام ٢٠١٥. ولذلك، فإن النسبة المخصصة من ميزانية الدولة لتلك القطاعات زادت زيادة كبيرة من ٣٩ في المائة في عام ١٩٩٣ لتصل إلى أكثر من ٤٧ في المائة في عام ٢٠٠٢ وإلى ٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٥. وأدى إطلاق مبادرتنا الوطنية للتنمية البشرية في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ إلى زيادة تعزيز سياسات الدولة وجهودها في المجال الاجتماعي. وتسعى المبادرة للحد من الفقر ووضع التنمية البشرية في صميم أنشطة الدولة من خلال اتخاذ نهج تشاركي وشفاف وديمقراطي يشرك المواطنين في تنمية مجتمعهم.

ويظهر تقييمنا الوطني أن المغرب يسير على الطريق الصحيح نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وأن الجهود التي بذلت حتى الآن لا بد من استدامتها إذا أردنا القيام بذلك العمل. وفي ذلك السياق، تسعى الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٨ لإعطاء زخم جديد لتعزيز التنمية البشرية. وستركز أنشطة الحكومة على التعجيل بإصلاح قطاعي التعليم والتدريب، وتعزيز البيئة الاجتماعية وإيجاد الوظائف، وزيادة التغطية الطبية وعدد هياكل المستشفيات العامة في المناطق المختلفة للبلد، وخاصة في المناطق الريفية، بغية الوصول إلى السكان المعرضين للخطر.

وستعقد ثلاثة مؤتمرات بالغة الأهمية في هذا العام. فالاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاحتياجات الإنمائية

لأفريقيا، والمناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المقرر أن يعقدها الأمين العام، ومؤتمر الدوحة الدولي لمتابعة التمويل من أجل التنمية وغيره من المؤتمرات، ستوفر فرصة للتشجيع القوي للتعاون الدولي من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

السيد سوبورون (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): نجتمع اليوم، في منتصف الطريق نحو الغايات التي حددت للأهداف الإنمائية للألفية، لنقيم التقدم الذي أحرز حتى الآن. وللأسف نلاحظ أن سجل الإنجاز كئيب تماما، على أقل تقدير. واستنادا إلى الاتجاهات الحالية، من الواضح أننا متأخرون بالتأكيد ولا توجد فرصة تذكر لبلوغ الأهداف المحددة.

وفي الواقع إن جلسة اليوم تتسم بأهمية كبيرة إذ أنها توفر لنا فرصة لاستكشاف الطرق التي ما زالت مفتوحة أمامنا لإنقاذ الحالة. وبالتالي أود أن أشيد بالرئيس سرجان كريم على عقد هذه المناقشة المواضيعية الحسنة التوقيت بشأن الاعتراف بالإنجازات والتصدي للتحديات والعودة إلى المسار لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ومع أن الصورة الشاملة للبلدان النامية قد تعكس بعض المكاسب الايجابية وتشكل مصدرا للمزيد من التفاؤل، فإن حقيقة الأمر ما زالت تتمثل في أن الأغلبية الساحقة للبلدان، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، متأخرة كثيرا عن بلوغ الغايات. وما زال الفقر يزداد ويقدر بأن يصل إلى ٣٦٠ مليون شخص بحلول عام ٢٠١٥. وما زال وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يعصف بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مع إصابة ١,٧ مليون شخص كل عام. وتستمر الملاريا والسل بلا هوادة في المنطقة نفسها. وفي ذلك السياق، يميل المرء إلى أن يتساءل عما إذا كان الموعد الذي حدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية موعدا غير واقعي أو ما إذا العمل الذي قمنا به أقل مما ينبغي أو بطيئا أكثر مما ينبغي.

ولا شك أن الأسعار المرتفعة ارتفاعا كبيرا للنفط تضر بالنمو الاقتصادي للعديد من البلدان في جميع أرجاء العالم، وبالأخص في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفاتورة الوقود تستنفد الكثير من الميزانيات الوطنية لتلك البلدان الفقيرة بحيث يكاد لا يتبقى أي شيء للأغراض الإنمائية. ويؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تفاقم الآثار السلبية لتغير المناخ والاحترار العالمي. ونشهد الفيضانات وحالات الجفاف، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبنطاق وحجم لم يسبق لهما مثيل. وبصورة مشتركة، فإن هذين العاملين لا يتركان نطاقا كبيرا للإنتاج الزراعي الناجح أو الثورة الخضراء التي طال انتظارها والأساسية لغذاء السكان. ويزداد تفاقم الحالة بالنسبة للمستوردين الصافين للغذاء. وحينما يصبح الأمن الغذائي تهديدا، يلزم للتنمية أن تتراجع إلى المقعد الخلفي.

ولذلك نجد أنفسنا في حالة تقع فيها العديد من البلدان النامية في مأزق، بالرغم من جهودها الهائلة والحقيقية. ومع أن العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تكافح من أجل الوفاء بأهدافها الإنمائية للألفية، فإن موادها الخام ومواردها المعدنية تستغل استغلالا كاملا بأسعار زهيدة بقيام شركات التعدين والاستخراج الأجنبية بتصديرها لاستيفاء الطلبات المتزايدة في البلدان المصنعة. وتشهد تلك الشركات ازدهارا للأعمال التجارية بنطاق لم يسبق له مثيل. وهي تحقق مكاسب مفاجئة وكبيرة. ومن العدل أن تعترف تلك الشركات بالمسؤوليات الاجتماعية للشركات وأن تساهم بنسبة مئوية محددة من أرباحها للبلدان المعنية المنتجة للمواد الخام بغية مساعدتها على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وما لم يف المجتمع الدولي بالالتزامات والتعهدات التي قطعت في إعلان الألفية وفي مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ – وخاصة هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الذي اتفقت عليه البلدان المتقدمة النمو وفقا للجداول الزمنية المحددة – والتزام مجموعة الثمانية في غلينيغلز بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، فإن هناك فرصا ضئيلة للغاية لتمكننا من إحراز تقدم كبير نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وفضلا عن ذلك، يحدونا الأمل في مؤتمر الدوحة الدولي بشأن التمويل من أجل التنمية الذي سيعقد في وقت لاحق هذا العام والاجتماع الرفيع المستوى الذي تعقده الأمم المتحدة بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا في أيلول/سبتمبر بألاّ يساعدا على إعادة البلدان النامية إلى مسار بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ فحسب، بل أن يعجلا بالالتزامات والتعهدات التي قطعت على الصعيد الدولي لمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية. كما أننا نؤمن إيمانا قويا بأن التعاون بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال سيضطلع أيضا بدور محوري في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الصناعية والمساعدة على الحد من الفقر.

وبالنسبة لبلدي، أود أن اذكر أننا، بالرغم من القيود المتأصلة وانعدام الموارد الطبيعية والمعدنية والبعد من الأسواق العالمية المربحة، قد بلغنا معظم الأهداف الإنمائية للألفية ونسير في الطريق الصحيح نحو بلوغ الأهداف المتبقية في الموعد المحدد. ونجم ذلك عن مزيج من العوامل من أهمها القيادة المستنيرة، والاستقرار السياسي، والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، والمحاسبة والشفافية، والحكم الرشيد. وظل الفصل بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية واحترام سيادة القانون والمؤسسات سمة مميزة للحكومات المتعاقبة منذ نيل الاستقلال في عام ١٩٦٨. وأدت الخدمة المدنية الفعالة، مسنودة بحزمة من الفوائد والأجور المجزية، أداء جيدا بشكل ملحوظ وظلّت ملتزمة طوال الوقت بشكل مثابر للغاية بقوانين الأجهزة المختلفة للحكومة ونظمها.

إن القطاع الخاص، الذي ظل بالدرجة الأولى مشاركا، على مدى قرنين، في إنتاج قصب السكر وتصديره، استفاد استفادة كاملة من الحوافز والمرافق والبنية التحتية التي وضعتها الحكومة تحت تصرفه. وأسهمت الشراكة بين القطاعين العام والخاص إسهاما كبيرا في تنويع الاقتصاد في قطاعات مثل السياحة والمنسوجات وتصنيع الأزياء والملابس – بالدرجة الأولى لغرض التصدير – والخدمات المصرفية وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، على سبيل المثال لا الحصر.

كما توجد استثمارات هائلة في مجال التعليم. وفي الواقع، خلال فترة قصيرة لا تتجاوز ثماني سنوات بعد الاستقلال، أصبح التعليم مجانا في المستويات الابتدائية والثانوية والعليا. وهذا أسهم إسهاما هائلا في تطوير الموارد البشرية وكان مفيدا بقدر كبير في النمو الاقتصادي للبلد. ومنذ عام ٢٠٠٥، أصبحت مرافق النقل مجانية لجميع الفتيان والفتيات الملتحقين بالمدارس والكليات والجامعات.

وتبرز المحافظة على الرفاه في توفير الرعاية الصحية المجانية والتعليم المجاني والمنافع الاجتماعية، ضمن أمور أخرى. والجدير بالذكر أن وزارات التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، وحماية النساء والأطفال تستأثر معا بحوالي نسبة ٣٦,٥ في المائة من الميزانية المتكررة.

و اليوم، يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي في موريشيوس ٦ ٠٠٠ دولار تقريبا. ومع أن الحكومة تبذل جميع جهودها لزيادة الدخل القومي الإجمالي، فإنها تدرك

أيضا حقيقة أن زيادة دخل الفرد لن تعني كثيرا، بحد ذاتها، إذا لم يتم توزيع الثروة توزيعا عادلا. وبالتالي ليس من المدهش أن جعلت الحكومة الحالية، بقيادة الأونرابل نافينتشاندرا رامغولام، وضع الإنسان في المقام الأول وإضفاء الطابع الديمقراطي على الاقتصاد هدفيها المحوريين – ونشهد فعلا إضفاء الطابع الديمقراطي على الاقتصاد.

وعلى الصعيد الإقليمي، ستستضيف حكومة موريشيوس في ٢٠ نيسان/أبريل المؤتمر الدولي المعني بالفقر والتنمية الذي تنظمه الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ومن المتوقع أن يعتمد المؤتمر، في جملة أمور، إطارا إقليميا للحد من الفقر بغايات محددة ويمكن قياسها ويمكن تحقيقها وهي مقيدة زمنيا مع وجود آلية واضحة للرصد والتقييم.

وأود أن اختتم بياني بالقول إن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في التاريخ المحدد لن يشكل سوى الخطوة الأولى نحو النمو الاقتصادي المستدام. والأمر اللازم بشكل مطلق هو أن نكلل بالنجاح في هذا المسعى.

السيد فروملت (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): نشكر رئيس الجمعية العامة على مبادرته بعقد هذه المناقشة المواضيعية الهامة، التي تتناول ثلاث مسائل أساسية بالنسبة للتنمية، ألا وهي، الفقر والصحة والتعليم. وتغطي هذه المسائل الشواغل المتعلقة بستة أهداف ضمن الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية وتهتم، بشكل أساسي، بجميع الغايات.

إن الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية، بشأن الاستدامة البيئية – وهو ليس مدرجا في جدول أعمال اليوم – ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار حينما نتناول هذه المسائل الأساسية. والصلات واضحة وبالتالي لا داعي للتشديد عليها. وقد كرست الجمعية العامة مناقشة مواضيعية استثنائية للمسألة الفرعية المتعلقة بتغير المناخ. وللأسف، فإن المناقشة المواضيعية الأخيرة لم تنجح حينئذ في تناول العلاقات المتبادلة مع هذه المسائل الأساسية الثلاث.

ومن الناحية العملية، نجد أن الالتزامات التي قطعت بوصفها جزءا من الأهداف الإنمائية مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بالالتزامات الهامة الأخرى التي اتفقنا عليها جميعا. ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) توضح بجلاء أنه يلزم إيجاد حلول متعددة الأطراف للمشاكل في المجالات الأخرى غير مجالات التنمية. وهذه المجالات هي السلام والأمن الجماعي وحقوق الإنسان وسيادة القانون، فضلا عن تعزيز الأمم المتحدة.

وبغية أن تنجح التنمية في الأجلين المتوسط والطويل، فإن الحكم الرشيد، بالمعنى الواسع، يشكل شرطا لازما بشكل أساسي. ولهذا السبب قررت حكومة ليختنشتاين قبل بضعة أعوام أن تتعامل مع تعزيز الحكم الرشيد بوصفه مسألة ذات أولوية في تعاونها الإنمائي المتعدد الأطراف.

وأود أن انتقل بشكل موجز إلى العمل الذي يقوم به بلدي، من النواحي الفعلية، وفي الوقت الحاضر، بغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فقد قررت الحكومة قبل بضع سنوات أن تزيد باستمرار مساعدتها الإنمائية الرسمية نحو بلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، على النحو الذي أكد عليه توافق آراء مونتيري. وليختنشتاين تسير في الاتجاه الصحيح ومن المأمول أن تتمكن من أن تصل إلى تخصيص نسبة ٦,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٨.

إن المسائل الرئيسية الثلاث لمناقشة اليوم مدرجة في قانوننا الوطني الجديد بشأن التعاون الإنساني والإنمائي. ويشكل تعزيز الغذاء الأساسي والإمدادات الصحية فضلا عن التعليم الأساسي والتدريب المهني، وخاصة في المناطق الريفية والضعيفة من ناحية هيكلية، أساس تعاوننا الإنمائي

الثنائي. ومع وضع القانون الجديد، فإن القطاعات الإنمائية المختلفة في ليختنشتاين مسؤولة أيضا عن التوعية العامة. وهي ملزمة بأن تبلغ بشكل مستمر بشأن مجالات التركيز، والمنظمات والأهداف وتأثير التعاون الإنساني والإنمائي لليختنشتاين. ونعتبر أن الأمر الأساسي هو تعزيز تفهم سكان ليختنشتاين لأسباب تخلف النمو والفقر فضلا عن المسؤوليات عن تخفيف حدهما.

وحاليا، تنظم دائرة التنمية في ليختنشتاين، على سبيل المثال، سلسلة بشأن ''رؤية لأفريقيا''. كما أن ليختنشتاين تهيئ نفسها بوصفها عنصرا فعالا ومؤهلا في مجال التمويل البالغ الصغر. وأطلقت في عام ٢٠٠٥ مبادرة ليختنشتاين للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال لتمويل البالغ الصغر. وتشجع المبادرة المشاريع التي من خلالها يؤدي التمويل البالغ الصغر إلى تهيئة فرص الاستثمار في قطاع الخدمات المالية.

وتدرك ليختنشتاين أن التمويل البالغ الصغر يشكل أحد السبل للإسهام في التنمية. كما تنظر ليختنشتاين إلى التمويل البالغ الصغر بوصفه إسهاما هاما في مكافحة الفقر، وخاصة بتنشيط مباشرة الأعمال الحرة في البلدان النامية المستهدفة. وليختنشتاين تشارك في الرأي الوارد في منشور الأمم المتحدة الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٨، القائل، ''إن النمو الاقتصادي القوي، مع أنه لا يشكل الشرط الوحيد، فهو أمر أساسي لتوليد الموارد اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية''.

وفي العديد من البلدان النامية، أصبح النمو الاقتصادي المستقر من حقائق الحياة، بحيث أن هذه البلدان ظلت تتخطى باستمرار البلدان في العالم المتقدم النمو. والدور الهام بشكل متزايد الذي تضطلع به الآن بعض البلدان النامية في الاقتصاد العالمي يسير جنبا إلى جنب مع المسؤوليات الجديدة. وفي عالم يوصف في اغلب الأحيان بأنه قرية عالمية، ينبغي لجميع الأطراف الوطنية الفاعلة في بلدان الشمال وفي بلدان الجنوب أن تتحمل نصيبها العادل من المسؤولية.

والأمر الطبيعي هو أن تزيد بعض البلدان النامية اسهامها في التنمية العالمية، وخاصة اسهامها في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا الجانب جانب هام للعودة إلى المسار المؤدي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ بأكثر طريقة مستدامة وفعالة.

وفيما يتعلق بتوافق آراء مونتيري، يجري حاليا استعراض مركز تنفيذ الأعمال الرائدة الستة لتوافق الآراء. وتم الاضطلاع بالعديد من الأنشطة والمبادرات، ونتائجها واضحة على توافق الآراء. وسيشكل مؤتمر المتابعة الذي يعقد في الدوحة معلما هاما على طريقنا نحو عام ٢٠١٥. والهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، بشأن الشراكات العالمية، يتقاطع مع توافق آراء مونتيري، وهو يتضمن غايات مثل الغايات المتعلقة بالمعونة والتجارة وتخفيف الدين. ونرى أنه يمكن انجاز المزيد من العمل في هذه المجالات ويجب انجازه.

وأود أن أؤكد للجمعية على أن ليختنشتاين ستواصل إبداء التضامن الدولي في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

السيدة أوشير (منغوليا) (تكلمت بالانكليزية): يشيد وفدي بالمبادرة الحسنة التوقيت لرئيس الجمعية العامة، سرجان كريم، وبالقيادة القوية للأمين العام بان كي - مون في حشد جهود المجتمع الدولي من خلال تقييم التنفيذ في منتصف الفترة المحددة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحديد الطريق في المستقبل نحو بلوغ الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

ويؤيد وفد بلادي البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق رئيس وفد أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين ورئيس وفد مالي باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية.

لقد خرجت رسالة واضحة من المناقشات التي أُجريت أمس ومفادها أنه يجب الوفاء بحسن نية بالالتزامات المتعهد بها في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية إذا كنا جادين بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتمثل هذه الشراكة العالمية اتفاقا عالميا بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية.

ويجب على الطرفين الوفاء بالتزاماتهما. وفي حين تبذل البلدان النامية قصارى جهدها من أجل صياغة وتنفيذ سياسات سليمة لضمان تنميتها المستدامة وتحقيقا لذلك تحشد الموارد المحلية، يعود الأمر إلى البلدان المتقدمة النمو لكي تدعم هذه الجهود من خلال توفير تمويل التنمية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك في الوقت المناسب وبالقدر الكافي ومن خلال ضمان زيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق. وينبغي في هذا الصدد اعتماد الدعوة إلى وضع معايير واضحة للهدف الإنمائي الثامن للألفية على وجه السرعة. علاوة على ذلك، نود أن نشدد على أهمية استحداث مصادر مبتكرة للتمويل.

ونرحب في هذا الصدد بالاقتراح الداعي إلى برنامج عمل دولي للفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٥ لاستكمال الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى زيادة فرص التنمية المتاحة للبلدان النامية. وفي الواقع أن تركيز الجهود العالمية على غايات فردية للأهداف الإنمائية للألفية في كل عام يمكن أن يكون مفيدا في العودة إلى المسار السليم.

إن منغوليا ملتزمة بتنفيذ أهدافها الإنمائية للألفية. وعقب التقرير الوطني الأول عن تنفيذ هذه الأهداف اتخذ برلمان منغوليا قرارا في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بالتصديق على الأهداف الإنمائية الوطنية للألفية، والتي وُضعت لمعالجة خصوصيات البلد واحتياجاته الخاصة. وكلف قرار البرلمان هذا كيانات الدولة ذات الصلة بتنفيذ ورصد هذه الأهداف ونص على تخصيص الموارد اللازمة في ميزانية الدولة السنوية.

إن إحدى السمات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية الموضوعة لمنغوليا هي اعتماد هدف تاسع إضافي يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وتشجيع الحكم الديمقراطي ومحاربة الفساد. وكانت هذه خطوة مبتكرة تعبر عن الصلة المتينة بين التنمية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والديمقراطية.

وفي إطار العمل على تحقيق ذلك الهدف أصدر البرلمان قانونا لمكافحة الفساد، وهو ما هيأ البيئة القانونية التي تُزال فيها القيود التي تفرضها هذه الظاهرة على التنمية. ووفقا لهذا القانون الجديد تم إنشاء هيئة جديدة لمكافحة الفساد تقوم بزيادة الوعي الجماهيري، ومنع الفساد وكشفه، والتحقيق في قضايا الفساد، ومراجعة الإقرارات المالية وإقرارات الدخل للموظفين العموميين. ولقد انضمت منغوليا أيضا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأعربت مؤخرا عن اهتمامها بالانضمام إلى بلدان برنامج الاستعراض التجريبي.

وقد نظر البرلمان مؤخرا في التقرير الوطني الثاني عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ويبدو التقدم المحرز في ذلك مختلطا، فإلى جانب المنجزات المشجعة لا تزال هناك تحديات صعبة. ومن أصل ٢٢ غاية من غايات الأهداف الإنمائية للألفية الموضوعة لمنغوليا تم تحقيق قرابة ٦٠ في المائة منها أو من المحتمل تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. ويسرني أن أبلغكم أن منغوليا قد نجحت في التحقيق المبكر للغايات المتعلقة بمجالات مثل نسبة البنات إلى البنين في المدارس الثانوية، ونسبة الأطفال الذين شملهم التحصين ضد الحصبة، ومعدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة.

ومع ذلك فإن التقرير يرسل أيضا إشارة إنذار بأن تحقيق الغايات الأخرى يجري ببطء أو يتراجع. والأكثر صعوبة من بين هذه الغايات هي ما تتعلق بالدخل المتدني إلى مستوى الفقر، والسل، والإسكان، وتعزيز المساواة بين الجنسين على مستوى صنع القرار السياسي، ونسبة الإناث إلى الذكور بين طلاب التعليم العالي، وزيادة النسبة المئوية لمساحة الأراضي المغطاة بالغابات، وصافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي.

ويخلص التقرير أيضا إلى أنه من بين أسباب بطء التنفيذ القدر غير الكافي من تعميم الأهداف الإنمائية للألفية في السياسات المنتهجة، وضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية، والمشاركة المحدودة من الحكم المحلي والمجتمع المدني في تنفيذ السياسات ورصدها.

وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أجرت منغوليا أيضا عمليات تقييم للاحتياجات وتحليل للتكلفة كشفت عن أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيتطلب ١٤ بليون دولار. وستتطلب تعبئة هذه الموارد دعما زائدا ومركزا من شركائنا في التنمية، نظرا لأن مجموع الناتج المحلي الإجمالي لمنغوليا في عام ٢٠٠٧ قد بلغ نحو ٣,٢ بليون دولار.

وشهدت منغوليا أيضا خلال السنوات الأخيرة نموا اقتصاديا قويا، بلغ متوسط معدله ٩ في المائة سنويا. ومع ذلك فإن ترجمة النمو الاقتصادي السريع إلى الحد من الفقر بدرجة كبيرة لا تزال تمثل تحديا رئيسيا. ولمواجهة هذا التحدي اتخذت حكومة بلادي عدة تدابير سريعة الأثر. وتشمل هذه التدابير رفع الرواتب بنسبة ٤٢٠ في المائة في القطاع العام، وتقديم بدل شهري لجميع الأطفال وكذلك دعم نقدي لمرة واحدة للمتزوجين حديثا والمواليد الجدد، وزيادة العلاوات والمعاشات الشهرية للأمهات والمسنين.

وقد تم أيضا إطلاق برنامج للوجبات المدرسية المجانية للمدارس الابتدائية.

ويهدف تنفيذ كل هذه المبادرات السريعة الأثر إلى تعزيز جهودنا للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. علاوة على هذا، وباعتبار ذلك متابعة عملية لنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، اعتمد برلماننا في وقت سابق من هذا العام استراتيجية إنمائية وطنية شاملة، تقوم على الأهداف الإنمائية للألفية وقد وُضعت بمبادرة من رئيس منغوليا. هذه استراتيجية إنمائية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وزيادة، من شأنها أن تحول منغوليا عند تنفيذها إلى بلد متوسط بحلول عام ٢٠٢١.

وبالإضافة إلى الجهود الوطنية التي تبذلها منغوليا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها تسعى إلى الإسهام في التقدم الدولي والإقليمي، وخصوصا في مجال تعزيز مصالح البلدان النامية غير الساحلية في التصدي لقضايا تغير المناخ. ولقد استضافت منغوليا في العام الماضي اجتماعا لوزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية والاجتماع المواضيعي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها المعني بقضايا التجارة وتيسيرها. ولقد حدد هذان الاجتماعان أولويات البلدان النامية غير الساحلية في إطار جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وأسهما في الأعمال التحضيرية للاجتماع المقبل لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي المقرر عقده أوائل تشرين الأول/أكتوبر هذا العام. وتقترح منغوليا أيضا استضافة مؤتمر قمة لشمال شرق آسيا بشأن تغير المناخ في أوائل عام ٢٠٠٩ باعتباره إسهاما منها في تحقيق الهدف الإنمائي السابع للألفية، وهو المعني بالاستدامة البيئية على الصعيد دون الإقليمي.

وفي الختام، أود أن أضم صوتي إلى دعوة رئيس الجمعية العامة من أجل جعل عام ٢٠٠٨ عاما للعمل –

العمل المكثف والمنشط كثيرا – حتى نتمكن بحلول عام ٢٠١٥ من الوفاء بالتزاماتنا إزاء جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيقا لهذه الغاية، نحن نؤيد أيضا اقتراح الرئيس لتنظيم مناقشة مواضيعية سنوية بشأن كل هدف إنمائي للألفية بمفرده.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على إجراء هذه المناقشة المواضيعية الهامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

وتؤيد شيلي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا المكسيك وأنتيغوا وبربودا؛ الأول باسم مجموعة ريو والثاني باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد التزمنا في عام ٢٠٠٠، في مؤتمر قمة الألفية، بتحقيق غايات وأهداف معينة بحلول عام ٢٠١٥؛ أطلقنا عليها اسم ”الأهداف الإنمائية للألفية“. وفي عام ٢٠٠٥، قدمت شيلي تقريرها الأول عن حالة تنفيذها لهذه الأهداف، وفي هذا العام، سيقدم بلدي في إطار الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عرضا وطنيا طوعيا عن التقدم الذي أحرزناه مؤخرا.

وقد حققت شيلي معظم الأهداف المحددة وستضاعف جهودها لبلوغها كافة في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، حددنا لأنفسنا أهدافا تتسم بقدر أكبر من الطموح، لأننا واثقون بأنه سيكون بمقدورنا تحقيقها. فقد زدنا بقدر كبير نفقاتنا الاجتماعية، موجهين جهودنا نحو تطوير رأس المال البشري، وتحسين نوعية الخدمات الأساسية، لا سيما في مجالي الصحة والسكن.

وقد بلغت هذه الجمعية الآن منتصف الطريق بين الوعود التي قطعت في بداية هذه الألفية والموعد المحدد كهدف للوفاء بتلك الوعود. غير أن ما تلقيناه من تقارير بشأن حالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي يثير القلق. صحيح أن بعض التقدم قد أحرز في بعض المناطق، غير أنه غير كاف. وقد أشار الأمين العام، نفسه، إلى أنه ما لم نتخذ إجراء عاجلا ومنسقا، ستواجه ملايين عديدة من الناس بعدم الوفاء بالوعود التي أطلقتها حكوماتها وقادتها عام ٢٠٠٠.

ولم يفت الأوان بعد لتحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا بحلول عام ٢٠١٥، غير أنه يجب علينا أن نضاعف جهودنا، وأن نتصف بالفعالية في اتخاذ تدابير محددة ومنسقة. ونحن لسنا بحاجة إلى التزامات جديدة، بل يجب علينا الوفاء بالوعود التي قطعناها.

ومن بين الالتزامات التي تعهدت بها أكثر الاقتصادات نموا تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ومرة أخرى، نشدد، من هذا المنبر، على أن مفتاح تحقيق التقدم من أجل شعوبنا، لا سيما أشدها فقرا، يكمن في الوفاء بما وعدناها به فعلا. ونثق بأن جميع الاقتصادات المتقدمة النمو ستفي بذلك الالتزام في أقرب وقت ممكن.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نوضح أن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الجوع والفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والدول الأعضاء ذاتها هي التي يجب أن تضاعف جهودها، وتسعى إلى وضع آليات تعزز فعالية استخدامها للموارد، وتنفيذ السياسات العامة السليمة لمكافحة الجوع والفقر على نحو فعال، ورفع مستويات التعليم والصحة، والقضاء على أي آثار للهدر في استخدام الموارد، وعدم الفعالية، والفساد.

إن شيلي بلد متوسط الدخل شهد تطورا كبيرا على مدى العقود القليلة الماضية. ومكّننا ذلك من الإسهام في التضامن مع أقل البلدان نموا، وبالتالي تعزيز التعاون فيما بين

بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. كما نرى أن السعي إلى وضع آليات مبتكرة لتمويل التنمية أداة فعالة لشعوبنا.

وقد وحد بلدي جهوده مع دول أخرى ذات مستويات متفاوتة من التنمية الاقتصادية، لمكافحة الفقر والجوع من خلال المبادرة المعنية بمكافحة الفقر والجوع، مثبتا أن أوجه التفاوت من حيث مستوى التنمية بين مختلف البلدان لا تشكل عائقا، وأنه من الممكن الانتقال من الأقوال إلى الأفعال في ظرف أشهر قليلة نسبيا.

وقد أدت تلك الآلية إلى إنشاء المرفق الدولي لشراء الأدوية. ووفرت شيلي بالفعل أكثر من ٤ ملايين دولار، وفقا لرسوم التضامن، التي التزم بها عدد من البلدان، والتي تعادل في بلدنا رسوما بمقدار دولارين لكل رحلة جوية دولية تنطلق من بلدنا. وتشكل تلك المساهمة جهدا غير مسبوق من جانب شيلي في مجال المساعدة والتعاون الدوليين. وستستخدم الأموال أساسا لشراء الأدوية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والسل والملاريا، وتقديم المساعدة إلى الأطفال، لا سيما في أفريقيا. ويمكن تنسيق تلك المبادرات على الصعيد العالمي. وكل ما نحتاجه هو الإرادة السياسية والتضامن القوي.

وشيلي دائما على استعداد لتبادل أفضل الممارسات والمبادرات مع الدول الأخرى. ونحن دائما على استعداد لنتعلم من الدول الأكثر خبرة، ونتعاون معها في مجالات التعليم والصحة ومكافحة الجوع والفقر. ونعتقد أن آليات تبادل الخبرات فعالة وناجعة من الناحية المالية، لأنها تمكننا أيضا من تحقيق النتائج على نحو أسرع، وتوجيه رسالة تضامن واضحة وقوية.

السيد مبارك (الجماهيرية العربية الليبية): بداية اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أشكركم على عقد هذه المناقشة المواضيعية التي تسهم في زيادة توعية المجتمع الدولي بأهمية تنفيذ الالتزامات الدولية نحو التنمية. وأود أيضا أن أعرب عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، باسم المجموعة الأفريقية، والبيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد مضت سبع سنوات على إقرار المجتمع الدولي للأهداف الإنمائية للألفية التي يفترض بلوغها بحلول عام ٢٠١٥. وما يثير القلق، ونحن في منتصف الطريق، أن عددا من البلدان النامية وأقل البلدان نموا، لم تتمكن من السير على طريق تحقيق هذه الأهداف، ومن غير المحتمل أن تحقق تقدما ملموسا في ظل ما تعانيه من مشاكل وصعوبات مختلفة.

ولا شك أن البلدان النامية مطالبة بوضع استراتيجيات إنمائية وطنية، وتعبئة مواردها المحلية للوفاء بالغايات المحددة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وحتى إن استطاع بعض هذه البلدان السير في هذا الاتجاه، فإن بلدانا أخرى كثيرة، خاصة الأقل نموا، ما زالت تواجه صعوبات متعددة، وأصبحت لديها فجوة متنامية بين ما هو مطلوب وما هو متوفر من إمكانات. فهي رغم ما تبذله من جهود لا تملك ما يكفي من الموارد لتنفيذ خططها الهادفة إلى معالجة مسائل الحد من الفقر والقضاء على الجوع، وارتفاع نسبة العاطلين وزيادة معدل وفيات الأطفال والأمهات، وانتشار الأمراض الفتاكة وعلى رأسها الملاريا والإيدز، وصعوبة تعميم التعليم الابتدائي، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية بالإضافة إلى مشاكل الحصول على الطاقة والتكنولوجيا، وحاجتها إلى بناء القدرات في مختلف مجالات التنمية.

إن اعتراف المجتمع الدولي بحق الشعوب في التنمية، ووعود الشركاء بالإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لم يترجم بما فيه الكفاية إلى واقع ملموس. فالمساعدة الإنمائية الرسمية تشهد انخفاضا ملحوظا، وكثير من البلدان المتقدمة

لم تلتزم بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لهذه المساعدة. وما زالت التدفقات المالية تتجه من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو، وظل التفاوت بينهما في الدخل يتزايد بسبب عدم توازن النظام التجاري والمالي الذي يصب في مصلحة البلدان المتقدمة النمو. وزادت العولمة من تهميش الاقتصادات الضعيفة وجعلتها عرضة لمخاطر التبعية السياسية والاقتصادية.

إننا بحاجة إلى أن تتحول الشراكة العالمية من أجل التنمية إلى حقيقة واقعة ترتكز على الالتزامات التي أقرها توافق آراء مونتيري، ونؤكد في هذا الإطار على أهمية زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين نوعيتها والأخذ بنظام مالي وتجاري دولي أكثر توجها نحو التنمية، وإبداء الإرادة السياسية الصادقة لمعالجة الاحتياجات الخاصة بأفريقيا دون شروط تعزيزية، والتعاون معها لوضع وتنفيذ خطط تنموية لمختلف القطاعات، وتوفير فرص العمل للعاطلين، وتوسيع نطاق عملية معالجة ديونها الخارجية، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي في مجالات البنى التحتية والهياكل الأساسية ومختلف مجالات الإنتاج.

إن البلدان المتوسطة الدخل، خاصة تلك التي تعتمد في دخلها على سلعة واحدة والمعرضة أكثر من غيرها لمخاطر تقلبات الأسعار والأزمات الاقتصادية والتي أصبحت فيها الأهداف الإنمائية للألفية قريبة المنال، تحتاج إلى دعم متواصل لجهودها التنموية وتشجيعها على استخدام آليات جديدة لتعزيز نموها الاقتصادي وتحقيق مزيد من الفعالية في الإنفاق الاجتماعي، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتمكينها من الوصول إلى التكنولوجيا واستخداماتها في مجال التنمية وبناء القدرات.

وفيما يتعلق بليبيا، أوضحت الدراسات التي أجريت بشأن مستوى المعيشة أنه لا يوجد في المجتمع من تنطبق عليه حالة الفقر والجوع، ذلك أن الدولة تتبنى سياسة دعم السلع الغذائية الرئيسية وتوفيرها بأسعار تناسب أصحاب الدخل المحدود. والاهتمام بهذه الشريحة من أولويات استراتيجية التنمية في ليبيا، ويجري باستمرار زيادة عدد المرافق الصحية والتعليمية، ومحاولة تحسين ما تقدمه من خدمات مجانية. وعلى سبيل المثال، وصلت نسبة الملتحقين بمرحلة التعليم الابتدائي والإعدادي ممن تقل أعمارهم عن ١٥ سنة إلى أكثر من ٩٨,٥ في المائة كما تنتشر في جميع مناطق البلاد المستشفيات والمراكز الصحية التي تقدم خدماتها دون مقابل. وفي جانب آخر، يتم تفعيل الأداء الاقتصادي من خلال إعادة هيكلة كثير من القطاعات الاقتصادية وسن القوانين التي تنظم ذلك، وتشجيع تأسيس الشركات المساهمة وتوسيع مجالات مزاولة الأنشطة الاقتصادية ومنح القروض بشروط ميسرة، وذلك في مسعى لتسريع عجلة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل للمحتاجين.

وتحرص ليبيا على أن تكون شريكا داعما لجهود البلدان الأقل نمواً في تطلعها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة ما يتعلق بمكافحة الفقر والقضاء على الأمراض، حيث طرحت مشروع القذافي الاستراتيجي للطفل والشباب والمرأة في أفريقيا الذي يهدف إلى المساهمة في القضاء على الفقر والجهل والمرض في القارة، وتخفيف معاناة هذه الشرائح الاجتماعية. ونؤكد هنا على أهمية المساهمة في دعم هذا المشروع حتى يمكن الإسراع في تحقيق أهدافه الطموحة. وتقوم ليبيا بالتعاون مع نيجيريا وكوبا بتنفيذ برنامج جنوب – جنوب للرعاية الصحية الذي يقدم خدمات صحية متعددة للمحتاجين من مواطني عدد من الدول الأفريقية. وإيماناً منها بسياسات الاتحاد الأفريقي الهادفة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين بلدان القارة، تعمل ليبيا على الاستثمار المشترك مع العديد من البلدان الأفريقية، خاصة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لتنفيذ العديد من المشاريع

الزراعية، ونظمت لهذا الغرض عدة اجتماعات شارك فيها مسؤولون أفارقة معنيون بهذا القطاع، حيث خلصوا إلى نتائج وتوصيات هامة من شأنها أن تساهم في تذليل كثير من الصعوبات. وتساهم ليبيا بشكل رئيسي في إنشاء وتمويل المؤسسات المالية لتجمع دول الساحل والصحراء بهدف إقراض وتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية في كثير من الدول الأعضاء في هذا التجمع، وتعمل كذلك على تشجيع المستثمرين الليبيين لزيادة استثماراتهم الإنتاجية في البلدان الأفريقية.

ختاما، نؤكد أن الأهداف الإنمائية للألفية التي أصبحت إطارا عالميا للتنمية، وطريقا من أجل رفاه واستقرار الشعوب وبناء عالم أفضل للجميع لن تتحقق دون تضافر الجهود الدولية والتزام كل الأطراف بتعهداتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المواضيعية لهذه الجلسة. ونواصل الجلسة العامة التالية فورا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.